



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الرابعة - الدورة الخريفية 2001م - العدد: 06

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 26 شعبان 1422هـ  
الموافق 12 نوفمبر 2001م

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السادسة: ..... ص 03

- عرض ومناقشة نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- رد السيد ممثل الحكومة.

2- ملحق : ..... ص 27

- تدخل كتابي.
- سؤال كتابي.

**محضر الجلسة العلنية السادسة  
المنعقدة يوم الإثنين 26 شعبان 1422هـ  
الموافق 12 نوفمبر 2001هـ**

الكلام المعاد بشأن البيئة ووضعيتها ولهذا التجأت حكومتنا إلى تحضير معاينة ومقارنة وصفية لمعرفة حال البيئة وأعدت تقريرا وطنيا حول وضعية البيئة ومستقبلها، إنطلاقا من الواقع بهدف:

أولا: تشخيص الداء.

ثانيا: تقديم معلومات إضافية متكاملة.

وأخيرا وثالثا: وضع الخطوط الكفيلة لاستدراك الوضع في إطار استراتيجية وطنية. إن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان تخلف الكثير من الفضلات التي تشكل أول مصدر للتلوث والنفايات وأنواعها ثلاثة:

1 - النفايات السائلة: ولقد عرفت العاصمة ومعظم المدن الجزائرية مخاطر هذه النفايات السائلة وبودي أن أترحم على كل الأموات.

2 - المنفوثات: التي تلوث الهواء.

3 - النفايات والفضلات الصلبة، وهذه الأخيرة هي موضوع اهتمام القانون الذي أتشرف بتقديمه أمامكم.

كمية وحجم النفايات ترتفع أو تنخفض حسب النمو الديمغرافي والنمو العمراني والتمدين وتختلف التركيبية العضوية أيضا حسب النمط الصناعي، حسب نمط الاستهلاك والمعيشة، حسب المنطقة فتركيبية النفايات الصلبة تختلف في الصحراء وتختلف أساسا في الريف وتختلف أيضا في المدينة وتختلف أيضا حسب الفصول، وحتى حسب الأنظمة السياسية فمثلا عندما انهار جدار برلين لاحظ الباحث والمختص في هذا الميدان أن نوعية النفايات الصلبة اختلفت عندما توحدت ألمانيا وهذا لأن نمط الاستهلاك والمعيشة قد تغيرا في إطار توحيد البلدين.

**الرئاسة:** السيد محمد الشريف مساعدي،  
رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

– السيد شريف رحماني، وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

– السيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والثلاثين مساء.

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. أرحب بالسيد وزيرين والوفد المرافق لهما كما أرحب بممثلي الصحافة الوطنية. يقتضي جدول أعمالنا اليوم عرض ومناقشة نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة ممثل الحكومة لتقديم عرض حول نص هذا القانون فليفضل مشكورا.

**السيد ممثل الحكومة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس المحترم، سيدي الوزير، بودي في بداية هذا التدخل أن أشكر اللجنة ورئيسها ومقررها وجميع أعضائها على ما بذلوه من جهد لضبط مفاهيم هذا المشروع وتمحيص المصطلحات وضمان سلامة هذا النص. سيدي الرئيس، أيها الجمع الكريم، السادة أعضاء مجلس الأمة، إن قضية البيئة هي الآن قضية الساعة وقد كثر

أولاً: المسار التنموي المزدوج مع تطور النسيج العمراني والنسيج الصناعي وبالخصوص الساحلي وتغيير نمط الاستهلاك الذي نتج عنه إفراز كميات معتبرة وهائلة من النفايات قدرت سنوياً بـ 2.5 مليون طن من النفايات المنزلية.

ثانياً: 130.000 طن من النفايات العلاجية أي الناجمة عن المستشفيات والعيادات والمصحات. ثالثاً: 400.000 طن من النفايات الصناعية الناتجة

عن القطاع الصناعي ومعظمها خطيرة.

أمام هذه الحالة لاحظنا بعد هذا المسح الوطني الذي تكلمت عنه غياب وضعف للإمكانات وبالخصوص الإمكانيات لدى البلديات ولاحظنا اختلالاً بين تزايد كميات النفايات التي تكلمت عنها أيضاً والانخفاض المستمر لإمكانات المصالح العمومية المحلية المختصة في هذا الميدان راجع لخمس أسباب.

أولاً: إنخفاض وضعف الموارد البشرية للمصالح العمومية التي تخدم في هذا المجال. فبالأمس أي بالبلديات، كان لدينا عون لكل 500 ساكن في سنة 1980م والآن لم يبق إلا عون واحد لكل 1500 ساكن في سنة 2000م. أي، هناك انخفاض ظاهر، واضح لعدد العمال في هذا الميدان وبالخصوص عدد المختصين في هذا الميدان، أي ما يعادل 20.000 عون على مستوى كل التراب الوطني، في حين أن المعدل أزيد من هذا في كل البلدان المتخلفة أو غير المتخلفة. زيادة على هذا، لقد لاحظنا أيضاً وهذا هو السبب الثاني، عدم تأهيل الأعوان وتكوينهم وبالخصوص الأعوان المكلفين بتسيير ومعالجة وإزالة النفايات وما شابهها، ثالثاً: وهذا هو السبب الثالث نقص الإمكانيات المادية والأجهزة فالحظيرة الوطنية لا تشمل ولا تحتوي إلا على 4100 شاحنة أي بمعدل شاحنة واحدة لـ 7500 ساكن وهو أدنى من المعايير الدولية التي تقدر شاحنة واحدة لـ 4000 ساكن على المستوى العالمي. رابعاً: عدم ملاءمة الحظيرة الوطنية: من بين 4100 شاحنة التي تشكل الحظيرة الوطنية لا توجد إلا 260 حافلة من نوع

سيدي الرئيس، إن حالة الوضعية الراهنة تفاقمت مع التمدين ومع العمران ومع تكاثر السكان منذ عشرينات وعشرييات، ولقد لاحظنا عندما عاينا حالة هذه الوضعية أن قضية النفايات تعاني من مشاكل ثلاثة، ومن نقائص ثلاثة تطرح مشاكل عويصة، أولاً للبيئة، أي لكل الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة، للإطار المعيشي والحياتي أي نوعية وجودة الحياة.

ثالثاً، للصحة العمومية أي لصحة الإنسان. هذه المعاينة التي وضعناها أنجزت من خلال دراسة قامت بها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بالتعاون مع كل الولايات ومع كل الوكالات والمؤسسات والجامعات وأيضاً الجمعيات بعد فحص وجرد ورصد لكل الولايات والبلديات خرجنا بصورة وافية وكاملة عن حالة النفايات ووضعية وحالة النفايات الصلبة. لقد تفاقمت خطورة الوضع وبالخصوص في المدن الكبرى، كل المدن الكبرى تواجه حالة سيئة أكثر تأزماً تحت الضغط المزدوج لـ:

1 - التمدين والتعمير غير المتحكم فيه وتوسيع رقعة المدن (الفاحشة).

2 - لضعف تجهيزات جمع ونقل النفايات.

3 - لضعف محطات إيداع النفايات التي هي شبه مردومة على المستوى الوطني.

4 - مرافق المراقبة غير الموجودة تقريباً.

5 - ضعف منشآت تجميع النفايات التي هي شبه مجهولة على المستوى الوطني.

ما هو حجم هذه النفايات بصفة وجيزة؟ إنتقل حجم النفايات أو الفضلات المنتجة خلال مدة 20 سنة بصفة سريعة بحيث انتقلت من 0.5 كلغ إلى 0.80 كلغ لكل ساكن في كل يوم وفي المدن الكبرى تعدى هذا المعدل 1.2 كلغ مثل الجزائر العاصمة وفي آفاق 2010م ينتظر أن يتعدى هذا المعدل 1 كلغ في كل يوم لكل امرئ. هذا المنحنى التصاعدي هو مؤهل للتصعيد في السنوات المقبلة. ثلاثة أسباب، قد كانت هي المولدة لهذه الحالة ولهذا الوضع،

عن التلوث في البحار قدرت بـ 1,500 مليار دينار أي ما يعادل 23 مليون دولار. هذا فيما يخص التأثير على البيئة. لنتكلم الآن عن التأثير على الصحة لأنها تقترب بهذا التأثير على البيئة فقد أدت إلى تلوث الموارد المائية الذي أدى إلى تدهور نوعية المياه وجودتها. ثالثاً: تلوث جوي أدى إلى تدهور نوعية الهواء الذي نتنفسه ونستنشقه. رابعاً: إنتشار الحشرات والحيوانات الناقلة للأمراض كالقواضم. لكل هذا كان من المستعجل سنّ تشريع جديد زيادة على الأسباب الأخرى الإضافية سأسرد البعض منها إن سمحتم سيدي الرئيس.

ما هي الأسباب الإضافية التي أدت بحكومتنا إلى تقديم هذا المشروع؟

أولاً: سد الفراغ القانوني الذي يشكل نريعة لعدم اتخاذ الإجراءات الضرورية ومبرراً لكل الفاعلين سواء على مستوى رؤساء البلديات أو على مستوى القضاة أو على مستوى الإدارة أو على المستوى البوليسي أي الشرطة، إذن في إطار يستترونها به ويحتجبون من ورائه.

ثانياً: تحديد مبادئ التسيير الإيكولوجي والعقلاني للنفايات.

ثالثاً: توضيح مسؤولية حائزي ومنتجي النفايات، حتى نشخص هذه المسؤولية بدقة: الحائز والمالك والمنتج هو المسؤول.

رابعاً: توفير الشروط المحفزة لإنشاء وتطوير سوق للنفايات والفضلات، الجزائر تتكبد خسارة قيمتها 3.5 مليار دينار لعدم رسكلة وتكرار وتثمين النفايات وهذه الفضلات على المستوى الوطني.

خامساً: وهذا هو السبب الخامس، تمكين بروز وتطوير نشاطات لتثمين ومعالجة النفايات. يتجسد في الميدان بخلق ما يسمى بالمناصب الخضراء (les emplois verts).

سادساً: تدعيم قدرات التدخل للجماعات المحلية وبالخصوص للبلديات. سابعاً وأخيراً: تشجيع الابتكار والمنافسة في القطاع الصناعي لتمكين بروز صناعة إيكولوجية محترمة للبيئة

(BENTASEUSE) أي ما يسمى بضغطية النفايات. خامساً: نسبة عالية من العطل للحظيرة يصل في بعض الأحيان إلى 50%. تزايد كمية النفايات والنقص المستمر لإمكانات المصالح العمومية المكلفة برفعها وجمعها وإزالتها ومعالجتها، وهذا يتجلى أساساً مما يسمى بمنحنيين اثنين، المنحنى التصاعدي للنفايات والمنحنى التنازلي للوسائل وهذا يجيء في صورة ما يسمى بالمقص، أي التصاعدي للنفايات والتنازلي للإمكانات وخير دليل على هذا هي حالة المفارغ على المستوى الوطني كل المفارغ أي كل المصافي مسيرة دون مراعاة أدنى شروط المحافظة على البيئة وكلها قد أنجزت في غياب دراسة التأثير على البيئة. عدم احترام أدنى معايير المحافظة على البيئة في تمركزها واختيار تمركزها. كل المفارغ العمومية في حالة سيئة وما يزيد من خطورة الأمر هذا هو أن النفايات الصناعية والعلاجية ترمى وتلغى بدون مراعاة أدنى شروط البيئة في حاشية الأودية وعلى ضفاف الطرق وهذه المسالك. توجد الآن وهذا ما يتجلى من الإحصاء الذي قمنا به على المستوى الوطني، 1100 مفرغة فوضوية أي بدون مراقبة ولم توجد أي مفرغة مراقبة على المستوى الوطني، هناك 2100 مفرغة غير مراقبة وفوضوية تتربع كل واحدة على مساحة تتجاوز ما بين 20 و250 هكتار أي مساحة إجمالية تقدر بـ 150.000 هكتار ملوثة متواجدة على المستوى الوطني، في الوديان، على حافة الطرق وكل الطرق سواء كانت وطنية، ولائية، بلدية، مسالك ريفية، فوق الأراضي الزراعية. ما هي الآثار لهذه الوضعية على الصحة؟ وعلى البيئة؟ الآثار على الصحة العمومية هذه المواد العضوية القابلة للتعفن والاختمار تتسبب في انتشار الأمراض الناجمة عن عدم نظافة المحيط وهي الأمراض المتنقلة عبر المياه، وفاة حوالي 2000 طفل في السنة، الأمراض التنفسية إذ هناك 37571 حالة دخلت المستشفى من بينهم 2200 وفيات وتكلفة مالية باهظة للنفقات خصصت لمحاربة الأمراض الناجمة

للنفايات هو 375 دينار لكل عائلة ولكل منزل أي دينار واحد في كل يوم لكل منزل، وهذا المبلغ أصبح رمزياً ولا يغطي التكلفة الحقيقية بالنسبة لهذه الخدمة، إذن فإذا أردنا إعطاء نوعية ودفع حقيقي لهذه الخدمة فلا بد أن نخرج بتوازن ما بين هذه التكلفة والموارد التي تأتيها من منتجي وحائزي وملاك هذه النفايات. لأن هذه التكلفة أو الأموال لا تغطي إلا ربع هذه التكلفة، إذن لقد أصبح من البديهي ومن الواجب علينا أن نغير الأمر فيما يخص هذه التكلفة. وأكثر من هذا لا نجد إلا 15% من المنازل ومن المواطنين الذين يدفعون هذه التكلفة، والمبدأ السابع هو وضع حيزٍ تطبيقي لأدوات اقتصادية بهدف تشجيع الاستثمار في مجال تسيير النفايات، ما هي أصناف وأنواع النفايات حتى نشخص مسؤولية كل منتج ومالك وحائز لهذه النفايات؟ يكرس هذا القانون تصنيف النفايات حسب مضمونها ويعرفها وينوعها ويشخص ثلاثة أنواع من النفايات الأساسية:

1 - النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخطيرة أي الصناعية.

2 - النفايات المنزلية التي تنجم عن ممارستنا اليومية في منازلنا كعائلات وكمواطنين والنفايات الهامدة، أي التي تنجم عن مؤسسات البناء والردم والمحاجر والمناجم. ما هي الأحكام العامة والزامات هذا المشروع؟ بسرعة، سيدي الرئيس، أيها السادة والسيدات، في باب الأحكام العامة يلزم مشروع هذا القانون منتجي النفايات أو الحائزين عليها اعتماد واستعمال تقنيات إنتاج أكثر نظافة حتى يتسنى تفادي - بأقصى قدر ممكن - إنتاج النفايات من المصدر.

ثانياً: الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للاندخال البيولوجي (l'autobiodégradable).

ثالثاً: الامتناع عن استعمال مغلفات المواد الكيماوية لاحتوائها على مواد كيماوية مباشرة، أي الامتناع من استعمال مغلفات المواد الغذائية بغلاف مصنّع بمواد كيماوية

ومنتجة لمناصب الشغل. هذه هي سيدي الرئيس، أيها السادة والسيدات الأعضاء الأسباب التي دفعت بحكومتنا إلى التكفل بهذا المشروع.

ما هو محتوى هذا القانون؟ إنه يحدد خمس مراحل لمراقبة وإزالة هذه الفضلات والنفايات. أولاً: الجمع، ثانياً: الفرز، ثالثاً: النقل، رابعاً: التثمين والمعالجة وأخيراً الإزالة. يرتكز هذا القانون الجديد على عدة مبادئ قد استوحيناها مما يسمى بقمة "Rio" للأرض وجاءت لتغير العلاقات بين البيئة والمواطن، ويستلهم محتوى هذا القانون كما قلت من التوجهات التي نجمت وإنجرت عن قمة "Rio" وغداً على "Rio+10" في جوهانسبورغ. المبدأ الأول والأساسي هو مبدأ الوقاية أو الحذر المتجسد بإعطاء الأولوية لتفادي إنتاج النفايات والتقليل من كميتها من المصدر أي المحاربة في المصدر عند النشوء وعند البروز، المبدأ الثاني: هو مبدأ الملوث هو الدافع وهو شيء طبيعي نابع من مبدأ الإنصاف فالملوث هو الدافع، وهو المبدأ المتجسد بإلزام منتجي النفايات بالتكفل بنقل نفاياتهم ومعالجتها وإزالتها على حسابهم الخاص. المبدأ الثالث: هو مبدأ أولوية التثمين للنفايات المتجسد بعدم ترخيص أية طريقة لمعالجة وإزالة النفايات إلا إذا كانت هذه النفايات غير قابلة للتثمين.

المبدأ الرابع: هو حق المواطن في الإعلام بمخاطر النفايات وآثارها على الصحة العمومية والبيئة وبالتدابير الوقائية، هذا شيء أساسي في إطار ما يسمى بتنمية المواطنة لدى المواطنين وخصوصاً المواطنة البيئية.

المبدأ الخامس: هو فتح الخدمة العمومية بتسيير النفايات للاستثمار الخاص والامتياز حتى نخفف من العبء الذي هو على كاهل وكل البلديات أو الجماعات المحلية. المبدأ السادس: هو وضع حيزٍ تطبيقي لأدوات جبائية بهدف توفير موارد مالية دائمة للبلديات للتكفل بمصاريفها للتسيير وقانون المالية بدوره ينص على هذا، وستدرسون هذا، مبدأ الملوث هو الدافع، مقدار الضريبة الحالية

والنفايات العادية والتي تعرف من كل واحد منا، أي الصنف الثاني بمعنى النفايات المنزلية وما شابهها. هذا القانون وبالخصوص في باب من أبوابه يكرس إنشاء مخطط بلدي للنفايات المنزلية والمتضمن في جرد كل كميات هذه الأخيرة وما شابهها، والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية أي مخطط يصمم ويشخص ويحصى كل النفايات على مستوى البلدية ثم يدبر هذا القانون أو المخطط المناهج المختارة الخاصة بأنماط فرز وجمع ونقل ومعالجة النفايات في إطار المخطط أي تشخص كل هذه المراحل.

تحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة على إقليم البلدية حتى نتفادي ما يسمى بالمفرغات الفوضوية هذه.

يحث كذلك مشروع هذا القانون البلديات لاتخاذ الإجراءات التحفيزية من أجل وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة والتدابير الرامية إلى الوقاية من هذه الآثار لتعبئتهم ولتقوية الحس الوطني ولكي يملكوا روحا بيئية قوية. إتخاذ إجراءات تحفيزية على المستوى البلدي بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شابهها. إن مشروع هذا القانون وفيما يخص النفايات من الطراز أو من النوع الثاني أي النفايات والفضلات المنزلية، يحدد مسؤولية البلدية بقوة ويحدد مسؤولية المواطن ويؤكد هذا القانون مسؤولية البلديات في مهامها التقليدية الأساسية والأولى الخاصة بالحفاظ على نظافة المحيط والصحة العمومية، وهذه من المهام الأساسية للبلديات قبل أية مهمة أخرى، ومن الواجب أن ترجع البلديات إلى المهمة الأساسية المنوطة بها التي قد أهملتها وتاهت البلديات في مهام غير مهمتها الأساسية التقليدية التي ينص عليها القانون البلدي. يفتح هذا القانون هذه الخدمة العمومية الخاصة بتسيير النفايات، لا سيما الحضرية للاستثمار الخاص

وكذلك الامتناع عن استعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أنها تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأدوات المخصصة للأطفال. لندرس معا ولنتطرق سيدي الرئيس إلى الصنف الأول وهو ما يسمى بصنف النفايات والفضلات الصناعية. النفايات الخاصة كما يسميها القانون هي النفايات الناجمة عن الصناعات والنشاطات الاقتصادية، وهذا القانون يكرس إنشاء مخطط وطني للنفايات الخاصة والمتضمن بجرد كميات النفايات الخاصة لا سيما الخطيرة منها، المنتجة سنويا على مستوى كل التراب الوطني، ونحن بجهل تام بنوعية وحجم هذه النفايات المتواجدة في المناطق الصناعية وبجوار المصانع. هذا المخطط الذي من الواجب إيجاده ولقد شرعنا في تحضيره لا بد أن يجرد كل هذه النفايات.

ثانيا: حجم هذه النفايات المخزنة وضبطها ومن بين هذه النفايات الصناعية توجد نفايات خطيرة جدا مثل الفضلات الكيميائية والبيولوجية والفضلات السريعة الالتهاب وهي تكون خطرا على المدى القريب والبعيد على حياة الإنسان والحيوان وأيضا النباتات. في مشروع هذا القانون تخضع النفايات الناجمة عن النشاطات العلاجية إلى تسيير خاص يقع على عاتق المؤسسات المنتجة لها أي المستشفيات والعيادات والمصحات ويمنع ويحظر إيداع وطمر - أي في الأرض - وغمر - أي في البحر - النفايات الخاصة الخطيرة في غير الأماكن والمواقع والمنشآت المخصصة لها. وعلاوة على هذه الواجبات ينظم مشروع هذا القانون كيفية نقل هذه النفايات الخطيرة ويخضع نقلها لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والإقليم بعد استشارة الوزير المكلف بالنقل، ويمنع منعاً باتاً وقاطعاً ويحظر على الإطلاق استيراد النفايات الخاصة الخطيرة من الخارج، هذا منع بات، مطلق وأساسي لا كلام ولا جدال فيه أو عليه. فيما يخص النوع الثاني أي

القطاع. يحدد غرامة مالية لكل مخالفة خاصة بإهمال النفايات المنزلية وما شابهها أو رفض استعمال النظام الموضوع بجمع النفايات وفرزها وهذا ما يجري يوميا في مدننا وبلدياتنا، فيه غرامة قوية أظن مستواها يصل إلى 5000 دج. ثانيا: إيداع وإهمال النفايات الهامدة على حافة الطرق العمومية وفي كل المواقع غير المخصصة لهذا الغرض أيضا يسبب لصاحبها أو مهملها غرامة مالية مرتفعة.

إن مشروع هذا القانون يحدد غرامة مالية أي عقوبة غرامية مالية أو بالحبس لكل مخالفة خاصة باستعمال مغلفات المواد الكيماوية الخطيرة بالنسبة للصحة لاحتواء مواد غذائية مباشرة. خلط النفايات الخاصة مثل تلك الناجمة عن العلاج والمستشفيات والمصحات والعيادات بنفايات طبيعية الناجمة عن المنازل وممارستنا اليومية أو خلط بعض النفايات والفضلات الصناعية الخطيرة الخاصة بفضلات طبيعية، كل هذا يسبب لصاحبها عقوبة مالية والحبس.

يحدد مشروع هذا القانون عقوبة بغرامة مالية وبالحبس لكل مخالفة خاصة بإيداع وطمر وإهمال وغمر النفايات الخاصة والخطيرة كما يقوم به كل الصناعيين سواء من القطاع العمومي أو الخاص، فهم يغمرون في البحر أو في الواد، ويطمرون في أحشاء الأرض ويلوثون المياه الجوفية المتواجدة في أحشاء أرضنا. يعاقب أيضا بالسجن أو بالحبس وبالغرامة المالية استيراد وتصدير وعبور النفايات الخاصة الخطيرة دون التقيد بأحكام هذا القانون ولكن القانون لا يكفي بالرغم من أنه لا بد منه. سيدي الرئيس، أيها السادة والسيدات، أيها الجمع الكريم، ولهذا فإن هذا القانون يتوجه إلى المستقبل ولقد حضرنا على مستوى الحكومة برنامجا للتكفل بقضية النفايات في إطار استراتيجية عشرية (أي عشر سنوات) حتى نقلل من هذه الظاهرة. إذن هناك برنامج متعدد الجوانب وفيه ثانيا مشاريع مشخصة لها أموال مخصصة، ثالثا: رزنامة عشرية لكي نقلص

والامتياز ولهذا فلقد رفعنا في الموارد الجبائية حتى نصل إلى مستوى التوازن ونجعل هذه الخدمة جالبة وجذابة للمستثمرين وخاصة لصاحب الاستثمار، ونخفف من عبء البلديات. يلزم هذا القانون حائز النفايات المنزلية وما شابهها باستعمال نظام الفرز والجمع والنقل الموضوع تحت تصرفهم من طرف البلديات أو كل المصالح والوكالات التي تحددها البلدية في إطار ما يسمى بأسلوب الامتياز. لندرس معا سيدي الرئيس الآن النوع الثالث من هذه النفايات الصلبة أي النفايات الهامدة الناجمة عن الأشغال، الناجمة عن المحاجر، الناجمة عن المناجم الناجمة عن الهدم، الناجمة عما يسمى بالترميم. كل هذه الأنواع تتطلب أيضا عدة توصيات ولهذا يجبر هذا القانون ويلزم حائز النفايات الهامدة التي تطرح في الطرق وفي الشوارع وبالقرب من الوديان، يلزم حائز النفايات العمل بضمان تسيير نفاياتهم على حسابهم الخاص، يحظر إيداع أو رمي وإهمال النفايات الهامدة في كل المواقع غير المخصصة لهذا الغرض ولا سيما على حافة الطرق العمومية.

يحث البلديات باتخاذ بصفة إجبارية الإجراءات المناسبة من أجل إقامة وتهيئة وتسيير مواقع التفريغ لاحتواء هذه النفايات الهامدة.

بعد أن تكلمت سيدي الرئيس عن التحفيزات التي من شأنها أن تدفع بحائز ومالك ومنتج النفايات لمعالجتها وإزالتها في إطار وسائله الخاصة وعلى حسابها، القانون يتكلم على العقوبات والمخالفات والردع لأنه لا بد من وجود عقوبات والردع لمثل هذه المخالفات. هذه العقوبات هي تدريجية وتتراوح ما بين العقوبة المادية النقدية إلى الحبس حسب خطورة هذه المخالفة. في باب الأحكام المالية نجد أن مشروع هذا القانون يوكل مهمة بحث ومعاينة مخالفة أحكام هذا القانون إلى الشرطة المكلفة بالبيئة بتعددتها، الجمركي في الميناء أو في المطار، الشرطي في الشارع، شرطي البيئة التابع لقطاع البيئة والإقليم وكل من له صلة مباشرة بهذا



التابعين للمديرية والتابعين أيضا للوزارات الأخرى، الأطباء وكل الذين لهم صلة بالعلاج والمستشفيات ومسؤولي خلايا البيئة على المستوى المحلي، وسوف نواصل تكوين وتحسين وتحسيس وترشيد هذه الفئة الواسعة ونوسعها بعد أسابيع إلى ما يسمى بالمجتمع المدني أي إلى الجمعيات ثم إلى المواطنين حتى نخرج بحس قوي في ميدان محاربة التلوث والمحافظة على البيئة وخدمة للتنمية المستدامة كما يقال، ولقد تم أيضا إنجاز وتوزيع مرشدين ودلائل ومناهج توجيهية لتبسيط تقنية وتسيير النفايات لفائدة عمال مصالح هذه الخدمات، وقضية النفايات السائلة هي قضية صعبة جدا وشائكة؛ وكانت تبدولي في أول وهلة وبالعين المجردة بسيطة ولكنها من أصعب الخدمات على مستوى البلدية وعلى مستوى المدينة، ولقد عرفتم ما جرى لنا في هذه الأيام الأخيرة انطلاقا من عدم تحكمننا فيها، وكل ما يمكن أن ينجر عن انفجار قد يؤدي إلى وفيات المئات مثلا في مصنع من المصانع، وقد تابعتم ما وقع في تولوز وما وقع أيضا ببوفال في الهند حيث توفي ما يزيد عن 5000 شخص من جراء الانفجارات التي انجرت عن عدم رعاية النفايات الصناعية الخطيرة ومعظم هذه المصانع التي تنفث وتنفث هذه النفايات موجودة بالقرب أو بجوار وفي بعض الأحيان في أوساط الأحياء الشعبية! هذا يبين لنا خطورة هذا الأمر ولقد وضعنا أيضا حيز التطبيق الأدوات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار ووضعنا أيضا في إطار قانون المالية الذي درستموه عدة تحفيزات مالية وجبائية لجعل هذه الخدمة جاذبة وجالبة للمستثمرين. وفي إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي صادق عليه مجلس الحكومة ومجلس الوزراء الذي ترأسه فخامة الرئيس، السيد عبد العزيز بوتفليقة، تم رصد غلاف مالي قيمته 5.5 مليار دينار لتحسين تسيير النفايات، يتضمن:

أولا: القضاء على المفارغ الفوضوية.

ثانيا: إنجاز مفارغ مراقبة تخفض إلى دراسة

وندخل بهذا العمل وبهذا المشروع فيما يسمى «بفناء الكبار»، هذه الاستراتيجية تتوخى الشمولية وتتوسل بجميع الوسائل والمواضع، وانطلاقا من هذا لقد حضرنا مجمع النصوص النظامية التي تكمل وتدقق ما جاء في هذا القانون حتى ننطلق ميدانيا في التقليل والتذليل والتخفيض وإزالة ومعالجة هذه الفضلات. لقد جسدنا أيضا برنامجا عمليا ميدانيا خاصا بمراقبة التلوث الصناعي، وانطلاقا من هذا، لقد انطلقنا منذ سبعة أيام بجرّد ومسح كل النفايات الخطيرة الصناعية المتواجدة في المناطق الصناعية وبجوار الصناعات. حتى نعرف ما هي الكمية ونوعية الكمية ونحدّد من خطورة هذه النفايات الصناعية الصلبة، وحتى نحدد ما هي المنشآت الموجودة والعاطلة وغير العاطلة منها ثم نحدد على المستوى الوطني مفرغة خاصة بهذه النفايات الصناعية ولقد انطلقنا بتعاون مع فريق ألماني وبمساعدة البنك العالمي بوضع هذا المخطط الوطني للنفايات الصناعية، ونحن الآن لانعرف ما هي هذه الكيفيات؟ أين توجد؟ وما هي نوعيتها؟ وكيف تمت معالجتها؟ ولكن في المرحلة المقبلة إن شاء الله وقد انطلقنا في إطار عمل ميداني لتجسيد هذا البرنامج كما قلت ميدانيا. وضع مسح وجرّد مواقع وكميات هذه النفايات الصلبة والخطيرة، تحديد مصبات وطنية للتفريغ ومراقبة هذه النفايات.

الإنتلاق في وضع هذا المخطط الوطني بالكيفيات الخاصة، وبالخصوص الخطيرة. الإنتلاق في وضع حيز تطبيق المخطط للبلدية لتسيير هذه النفايات وما شابهها. ولقد جسدنا أيضا بمعية السيد رئيس الحكومة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامجا لتكوين ورسكلة وتحسيس وتكوين حيث تم إلى حد الآن وما زلنا نواصل هذه العملية في مدرسة الشرطة التابعة للمديرية المعنية بالأمر بعين البنيان 900 شخص منهم منتخبون محليون لأنهم هم مسؤولون عن النفايات المنزلية العادية، ومنهم رؤساء المصالح التابعة لهذه البلديات، أعوان الشرطة والتعمير

الحضور، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتشرف لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة أن تعرض عليكم تقريرها التمهيدي عن نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

– بناء على قرار الإحالة من طرف السيد رئيس مجلس الأمة لنص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– وبمقتضى أحكام الدستور لا سيما في مواد 17، 120، 126 منه،

– طبقاً لأحكام المواد 15، 27 و 39 من القانون العضوي المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما والعلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

– وطبقاً لأحكام المواد 16 إلى غاية 45 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، شرعت لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة، في دراسة ومناقشة وتحليل نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها المحال إليها، برئاسة السيد محمد كمال ياحي، وبحضور السادة أعضاء اللجنة:

– باهي كورتل

– بشير طويل

– امحمد بوشرور المدعو مروان

– عبد العزيز قوري

– الطيب ماتلو

– محمد دراوي

– عبد الناصر لحواسنية

– بوجمعة زلاطي

– محمد نوح أبيري

– أفلكان أفرواق

– أحمد آيت أحمد

وفي هذا الإطار وقصد إثراء النص، والإحاطة بجوانب الملف، عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات،

دعت فيها، واستمعت إلى بعض:

– رؤساء البلديات

– رؤساء جمعيات بيئية

– خبراء ومختصين

التأثير على البيئة.

ثالثاً: تحسين الخدمات العمومية لجمع النفايات على مستوى كبريات المدن الوطنية الأربعين، أربعون مدينة ستستفيد في المرحلة الأولى من هذا البرنامج لتحسين تسيير البيئة وبالخصوص لإزالة ومعالجة هذه النفايات.

سيدي الرئيس، لقد بات من المسلم به اليوم ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين أن العمل الإنائي قد يؤدي أحياناً إلى انعكاسات سلبية تتمثل في الأضرار التي رآيناها من خلال هذا العرض في الميادين الثلاثة التالية: البيئة، الصحة العمومية والإطار المعيشي وقد أصبح من الواضح بما فيه الكفاية أن هناك ترابطاً وثيقاً فيما بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة – هناك صلة وطيدة – كما اتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن إستدراك الوضع ومعالجة التلوث يشكلان عاملين أساسيين ولكن في المقابل يستقر الرأي للجميع بأن استباق الأمر وإزالة التلوث من المصدر أي بالعين واحترام مبدأ الوقاية والحذر هي أعمال حتمية لا مناص منها، ونحن نقرّ بأن محاربة وإزالة التلوث لهما تكلفة كما نؤمن إيماناً راسخاً بأن صحة المواطن وموروث الأجيال المقبلة لهما بالمقابل قيمة لا تقاس بأي ثمن.

سيدي الرئيس، أيها السادة والسيدات، أشكركم على كرم اهتمامكم وإصغائكم وصبركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد ممثل الحكومة على عرضه القيم وأحيل الكلمة الآن إلى مقرر اللجنة المختصة لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته حول نص هذا القانون فليتفضل.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة

– نقص المستخدمين المؤهلين،  
 – قلة العتاد الخاص لجمع وتسيير النفايات،  
 – انعدام الدراسات التقنية والبيئية الخاصة بمحطات التفريغ.  
 إن نص هذا القانون يحدد الإطار العام لمراقبة النفايات وإزالتها وكذا مجموع النشاطات ذات الصلة بتسيير النفايات المتمثلة في الجمع والفرز والنقل والتثمين والمعالجة.  
 ويرتكز أيضا على مبدأ الوقاية والحذر، ومبدأ «الملوث الدافع»، وأولوية تثمين النفايات، وفتح الخدمة العمومية على القطاع الخاص (نظام الإمتياز) بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وتحسينه، وترقية الصحة العمومية، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.  
 كما يتضمن النص الآليات التطبيقية لتحقيق هذه الأهداف منها:  
 – الأدوات الجبائية،  
 – الأدوات الاقتصادية (لإحداث مؤسسات الإنتاج والمعالجة)،  
 – المخططات الوطنية والإقليمية والبلدية لتسيير النفايات،  
 – تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات وإجراءات الردع.  
 كما أكد السيد الوزير على ضرورة رسم سياسة مرافقة لهذا القانون تعتمد أساسا على:  
 – برنامج وطني لرصد النفايات،  
 – إعداد المخططات البلدية لتسيير النفايات،  
 – تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية لمن يعينهم أمر حماية البيئة،  
 – إعتداد سياسة تشجيع الاستثمار في مجال البيئة،  
 – إعداد مراسيم وقرارات تدخل في إستراتيجية حماية البيئة.  
 وذكر السيد الوزير بأن الدولة خصصت مبلغ 5.5 ملايين دينار جزائري في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثم استضافت اللجنة كلا من السيدين: الشريف رحمان، وزير تهيئة الإقليم والبيئة، وعبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. واستمعت إلى عرض السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة حول نص القانون محل الدراسة، موضحا فيه دوافع وضع النص، وأهدافه وآفاقه.  
 فيما يتعلق بعرض السيد ممثل الحكومة، وزير تهيئة الإقليم والبيئة، ذكر السيد الوزير أن البيئة تعد من الرهانات الاستراتيجية العالمية. الأمر الذي أثار اهتمام الحكومة فقررت إعداد تقرير وطني حول البيئة بإشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني وخبراء من أجل ضبط سياسة واضحة وثابتة، وتحديد الآليات العملية لحماية البيئة.  
 إن التقرير الوطني خلال تقييمه، خلص إلى تشخيص وضع بيئي متدهور، وانعكاسات خطيرة على الماء والهواء والتربة، تهدد الصحة العمومية والتوازن البيئي.  
 وقد سمحت عملية المسح والمعاينة الميدانية بإحصاء جملة من النقائص أهمها:  
 – تدهور نوعية المياه وانتشار الأمراض المتنقلة عبرها،  
 – ضعف الوسائل البشرية والمادية والمالية أمام ارتفاع نسبة النفايات المتزايدة الخاصة بكل مواطن، توسع وانتشار المفرغات غير المراقبة لا تراعى فيها الشروط البيئية (حوالي 1100 مفرغة تمثل مساحة 144 ألف هكتار).  
 وتعود أسباب هذا الوضع إلى:  
 – تنوع وتزايد نمط الاستهلاك الذي أدى إلى ارتفاع نسبة النفايات الخاصة لكل مواطن. (5.2 مليون طن من النفايات المنزلية، تمثل 124611 طنا من النفايات الاستشفائية، وكميات هائلة من النفايات الصناعية الخطيرة).  
 ومن الأسباب كذلك:  
 – النمو الديمغرافي وآثاره،  
 – المسار التنموي وطبيعة الصناعة الملوثة.  
 وفي المقابل لم تتوفر شروط مواجهة هذا الوضع على مستوى البلديات بحيث نسجل:

– كيف يتم التصدي لمخاطر نفايات الإشعاع النووي في الجنوب ونفايات المحولات الكبرى (أسكرال – ASKARELS)؟

– كيف يمكن تحقيق التنسيق بين مختلف المتدخلين وطنيا ومحليا في مجال البيئة؟

رد السيد الوزير

وفي رده عن الأسئلة والانشغالات التي طرحت عليه، فإن السيد الوزير تفهم جدوى الكثير منها، وأوضح أن مسؤولية وزارته في هذا المجال تتمثل في وضع الاستراتيجيات، وتحديد السياسات والأطر، وإقتراح التحفيزات في مجال البيئة، وتقع مسؤوليات التطبيق والتكفل على عاتق مختلف الدوائر الوزارية القطاعية.

ومن جهة أخرى أكد على ضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية المسخرة على مستوى البلديات لتسيير النفايات، وأثبتت دراسة قامت بها وزارته أن تقديم خدمة جيدة في مجال رفع النفايات تكلف المواطن دفع مبلغ 1700 دج سنويا في شكل رسوم في حين لا يدفع حاليا إلا مبلغ 350 دج. أما مهمة الشرطة والردع المشار إليها في هذا النص فهي من صلاحيات جميع الأسلاك الأمنية، كل في حدود إقليمه واختصاصه، رغم أن إنشاء سلك شرطة للبيئة تابعة للبلديات أمر محبذ ومستحسن.

وعن دور المواطن في حماية البيئة وتسيير النفايات فهناك مشروع قانون يلزم السلطات العمومية بإشراك المجتمع المدني، ولجان الأحياء في هذه العملية، رغم أن التشريع المعمول به ينص على ذلك (تحقيق الملاءمة وعدم الملاءمة ونشر نتائجها في ملصقات الأماكن العمومية).

(Enquête comodo-incomodo) وفي إجابته عن ضرورة التنسيق بين البلديات، أكد السيد الوزير أنه يشجع منطق الشراكة فيما بين البلديات لتركيز كل الجهود والإمكانيات من أجل حماية البيئة وتسيير النفايات.

وعن مخاطر النفايات النووية وزيوت المحولات الكهربائية (les ASKARELS) أجاب بأن معالجتها

انشغالات وأسئلة أعضاء اللجنة حول النص وبعد عرض السيد الوزير، طرح السادة أعضاء اللجنة جملة من الاستفسارات والانشغالات تمثلت فيما يلي:

– كيف، ومع من يتم إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات، وهل يراعى مبدأ تحقيق الملاءمة وعدم الملاءمة؟

– هل تنشأ شرطة خاصة بالبيئة محددة المهام والصلاحيات، مع تمتعها بصفة القوة العمومية؟ – هل بإمكان مجموعة من البلديات اعتماد نظام الامتياز في مجال تسيير النفايات؟

– لفت إنتباه السيد الوزير حول ضرورة إبعاد مفرغات النفايات عن منابع المياه.

– هل يمكن للبلدية أن تتأسس كطرف مدني وفق هذا القانون عن الأضرار الناجمة عن سوء تسيير النفايات؟

– ما هي آليات متابعة ومراقبة والتزام البلديات، ومنتجي النفايات بأحكام هذا القانون؟

– ما هي أساليب محاربة ظاهرة انتشار استعمال الأكياس البلاستيكية السوداء؟

– كيف يمكن التكفل بالبرنامج الميداني للتحسيس حول النفايات الخاصة الخطيرة؟

– ما مدى مساهمة الدولة بصورة مباشرة في حماية البيئة عن طريق الاستثمار الثقيل؟

– كيف يتم التوفيق بين المسؤوليات والالتزامات الكبيرة الملقاة على عاتق البلديات مع الإمكانيات الضعيفة المتوفرة لديها؟

– ألا يؤثر إحداث الهيئة الوطنية لترقية النفايات المزمع إحداثها بموجب هذا القانون مع صلاحيات ومهام البلديات؟

– كيف يمكن للبلديات ومنتجي النفايات التكيف تدريجيا مع أحكام هذا القانون؟

– كيف يمكن إشراك المجتمع المدني، والمدرسة وغيرها، في عمليات التحسيس حول البيئة عموما وجمع النفايات خصوصا؟

– كيف تتم معالجة ضعف التأطير، والتأهيل في مجال البيئة على مستوى البلديات؟

يتعلق بالنفايات الاستشفائية والتسمية العالمية التي تطلق عليها هي النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص، المتابعة والعلاج الوقائي، العلاج الشفائي أو العلاج المسكن في الميدانين الطبي والبيطري. كما تعملون سيادة الوزير أن أكثر من 130000 طن من النفايات الاستشفائية المركبة من نسبة 70% من النفايات العادية ونسبة 24% من النفايات المعدية ونسبة 6% من النفايات السامة، وفي أغلب الأحيان، النفايات البالغة الخطورة ترمى في الطبيعة أو في المفرغات العمومية، وتشكل خطرا على صحة المواطن والمحيط، يمكن تلخيص عملية التكفل بالنفايات الاستشفائية في المراحل الآتي ذكرها:

الفرز وهو مرحلة أساسية تمكن من التفريق بين النفايات العادية والخاصة والنفايات المعدية. جمع ونقل النفايات الناتجة عن النشاط الطبي في القطاعين العام والخاص؛ حرق النفايات المعدية. إن بعض النفايات الاستشفائية بالغة الخطورة مثل النفايات الحاملة لفيروسات معدية (des déchets contaminés) النفايات الشائكة (des déchets par piqûres) الأمزجة الصادرة عن عيادة جراحة الأسنان (les amalgames issues d'activité dentaire) الزئبقي في النشاط الطبي (le risque mercuriel dans l'activité médicale) والنفايات البيطرية المعدية (le risque des déchets vétérinaires contaminés) إن الوضعية الحالية مثيرة للإهتمام حيث إن مشكل النفايات الاستشفائية غير متكفل به كما ينبغي لأن أغلبية الآلات الخاصة لحرق النفايات الاستشفائية المتواجدة على مستوى مختلف المستشفيات معطلة منذ سنوات؛ زيادة على ذلك فإن النفايات الناتجة عن النشاط الطبي الخاص الذي يعرف تطورا كبيرا هذه السنوات الأخيرة مهملتها تماما. أعتقد سيادة الوزير أنه من المستحسن وضع استراتيجيات للتكفل بمشكل النفايات الاستشفائية وتمس هذه الاستراتيجية لا محالة الوزارات الآتية: وزارة الصحة والسكان، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وزارة النقل، وزارة الفلاحة،

تخضع لإجراءات خاصة، والوزارة مستعدة للمساهمة في هذه العملية.

### خلاصة القول

إن اللجنة تسجل بارتياح كبير، اهتمام الدولة بقضية البيئة عموما وتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها خصوصا.

وترى أن هذا النص ينظم بشكل جدي هذا القطاع، خدمة للصحة العمومية والتوازن البيئي شريطة أن يتبع هذا بتدابير عملية، ومشاركة واسعة للمواطن بشكل حضاري لرفع هذا التحدي الخطير، مع التطبيق الصارم لأحكام هذا القانون. ذلك هو السيد الرئيس، زميلاتي زملائي، محتوى التقرير التمهيدي للجنة والذي تعرضه عليكم للمناقشة.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد مقرر اللجنة المختصة وأذكر بأن عدد المسجلين للتدخل في مناقشة نص هذا القانون قد بلغ ستة أعضاء، وقد حدد زمن التدخل بعشر دقائق، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد حبيب دواقي، تفضل.

**السيد حبيب دواقي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أشكر لجنة التجهيز والتنمية المحلية على التقرير التمهيدي القيم الذي أعدته وأريد كذلك أن أشكر السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة وأن أهنئه على العمل المرموق الذي حققه على رأس وزارته وعلى تقديمه - في وقت قياسي - لنصوص مهمة واستراتيجية جاءت في الوقت المناسب لسد الفراغ القانوني المتعلق بحماية المحيط وصحة المواطن. إن موضوع تدخلنا هذا

مشكلة تربية وتحسيس إنطلاقاً من مدارسنا، ويجب تطبيق المبدأ المعترف به عالمياً: «كل من يتسبب في تلويث المحيط بأية طريقة كانت عليه أن يدفع الثمن» (le pollueur doit être payeur) أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد دواقي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد بوشكير، فليفضل.

**السيد محمد بوشكير:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم.

لا شيء ينفر منه الإنسان ويقلقه مثل رؤية القاذورات والفضلات وهي تغطي المساحات الخضراء والطرق العمومية وأكوام النفايات بكل أنواعها منتشرة في كل الاتجاهات، وحسب رأيي فإن أسباب هذه الظاهرة تعود إلى:

– إنعدام سياسة واضحة سواء على المستوى المحلي أو الوطني للتكفل بتسيير النفايات.

– الارتفاع السريع لكميات النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والاجتماعية والتجارية ومن ثم عدم الاهتمام بمراقبتها وإزالتها ورميها بصورة منتظمة.

– الزيادة الكبيرة للنمو الديمغرافي وتحسن المستوى المعيشي للمواطن.

– التمدن غير المضبوط أو ما يسمى بـ «تزييف المدن».

– عدم كفاية البنية الأساسية الحضرية، نتيجة قلة الوسائل المالية والمادية والبشرية.

– قدم المنشآت الحالية الخاصة بجمع وإزالة النفايات وعدم نجاعتها.

– غياب الوعي الحضري لدى السكان ومنتجي النفايات وعدم إدراكهم لخطورة الوضعية على

وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة. تتمثل هذه الاستراتيجية في تشكيل لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن الوزارات السالفة ذكرها، تكلف بمعالجة مشكل النفايات الاستشفائية كما يلي:

أولاً: إنشاء مديرية على مستوى وزارة الصحة مكلفة بمعالجة مشكل النفايات الاستشفائية.

ثانياً: رسم مخطط جهوي للتكفل بمشكل النفايات الاستشفائية ومتابعتها حتى إتلافها نهائياً، يشمل هذا المخطط خمس مناطق صحية على مستوى الوطن، بحيث تشمل كل منطقة صحية عدداً معيناً من الولايات.

ثالثاً: تقييم الاحتياجات الخاصة بالشراء وتصليح الآلات المخصصة لحرق النفايات الاستشفائية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.

رابعاً: منح لقطاعات الصحة قروضا خاصة لشراء وتصليح الآلات الخاصة لحرق النفايات الاستشفائية، وفي هذا الصدد فإن قانون المالية لسنة 2002 يخصص 50% من أسعار البنزين والتبغ المرتفعة لاحتياجات حماية البيئة والصحة.

خامساً: التقييم المنتظم لنشاطات اللجان المختصة بنظافة وأمن المؤسسات الصحية المختلفة.

(Réanimer les comités d'hygiène au niveau des secteurs sanitaires et des structures de santé)

في الأخير، إنه من المستعجل التحسب لخطر بيئي ممكن في بلادنا عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة في كل من المناطق الصناعية وخاصة في المناطق البيتروكيمياوية حتى نتفادى الأخطار المحدقة التي ألمت بمدينة (Sovéto) و (Bota) ومؤخراً في مدينة (Toulouse) الفرنسية.

وكخلاصة لتدخلي هذا، أتقدم بالشكر من جديد للسيد الوزير على كل الجهود التي يبذلها في سبيل حماية البيئة وعلى وجه الخصوص، على تقديمه في بداية السنة الدراسية للدرس الافتتاحي الذي يحث على حماية البيئة؛ ولهذا أعتقد أن المعركة التي نخوضها لحماية البيئة هي قبل كل شيء

البيئة والنفايات والإقليم والساحل وهاهي اليوم تعرض علينا قانون النفايات، بهذه المناسبة وبناء على ما جاء في تقرير اللجنة وهي مشكورة عليه وما قدمه السيد الوزير وما جاء به النص أرى بأنه للقضاء ولو تدريجيا على مشكلة النفايات يجب:

- تأهيل موظفي النظافة وتحسين ظروفهم المهنية والمعيشية ورفع مرتباتهم.
- إشترك مفتشي البيئة في إعداد مخططات التنمية المحلية والبرامج ولو على سبيل الاستشارة.
- خلق ثقافة بيئية لدى المواطن عند وضع وإحداث المفرغات أو إنشاء وحدات صناعية على مستوى البلدية طبعاً.
- إنشاء فرع للتكوين البيئي وتسيير النفايات على مستوى معاهد التكوين المهني والمراكز والمعاهد المتخصصة.
- إنشاء دليل أو دلائل محلية وولائية لإحصاء مراكز النفايات.
- تكثيف عمليات التحسيس والتوعية عن طريق الندوات والإشهار السمعي - البصري والملصقات.
- تدعيم مباشر للبلديات خاصة العاجزة منها، والتي ليس لديها مداخل لتسيير النفايات وتشجيع التعاون بين البلديات في هذا المجال.
- إدراج أهمية البيئة وخطورة الفضلات والنفايات في المناهج التربوية والتعليمية.
- إستبدال الأكياس البلاستيكية السوداء المستعملة حالياً في الفضلات والنفايات بأكياس أخرى بوسيلة أخرى أقل تلوثاً.
- سيدي الرئيس، إن نجاح عملية مكافحة النفايات يتطلب تسخير الإمكانيات المادية والبشرية والمالية مع السهر على التطبيق الفعال والصارم للقانون وبدون تردد حتى يأتي بثماره لأن وضع القانون بدون توفير الإمكانيات والسهر على تطبيقه، يبقى بدون فائدة لأن النفايات أصبحت - بصراحة - تشكل قنبلة موقوتة إن صح التعبير ينبغي تفكيكها في أسرع وقت ممكن. وأخيراً، أشكر اللجنة على

صحتهم ومحيطهم وحياتهم.

- غياب الاحترافية والتأهل للأعوان والإطارات المكلفة بتسيير النفايات.

- غياب التعاون بين المجتمع المدني والجماعات المحلية في مجال البيئة ومكافحة التلوث وفق مخطط واضح وشامل.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، هذه الظاهرة وهذه الوضعية أدت إلى عدة نتائج سلبية منها:

أولاً: انتشار رهيب وفوضوي للنفايات في الشوارع والمدن والمناطق الحضرية فأصبحت الفضلات تشكل ديكورا عاما وأصبح الإنسان لا يجد مكانا خاليا من النفايات حتى داخل المراكز والمناطق السياحية في بعض الأحيان.

ثانياً: كثرة المزابل - أكرمكم الله - الفوضوية وغير المراقبة.

ثالثاً: كثرة الأخطار على الصحة العمومية والتكاليف الباهظة التي تتطلبها مكافحة الأمراض الناجمة من تلوث المياه والبيئة.

رابعاً: تشوه المحيط العام والرونق الجمالي للمدينة والمناطق الحضرية إذ أصبح المواطن لا يجد مكانا يرتاح فيه.

خامساً: انتشار فظيع للحشرات والحيوانات والذباب والبعوض وانبعث الروائح الكريهة، بحيث أصبحت أغلب الطرق الرئيسية المؤدية للمدن تستقبل وتودع الزائر بهذه الروائح.

سادساً: زحف الأوساخ والنفايات خاصة الهامدة، بقايا البناء على حساب الحدائق والأشجار والمساحات الخضراء مما أدى إلى تدهور في الطبيعة والمحيط. سيدي الرئيس، لذلك من الضرورة معالجة قضية النفايات لأن ذلك معناه الاهتمام بالبيئة وبصحة الإنسان وبمستقبل السياحة ومعناه كذلك المحافظة على التوازن البيئي والإيكولوجي ومعناه القضاء على مصادر التلوث سواء بالنسبة للمياه أو للطبيعة، والحكومة ممثلة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مشكورة على الاهتمام الذي أولته منذ إنشائها لموضوع

في هذا المجال وخاصة أن مجتمعنا يعرف تقدماً ملحوظاً في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية. كما يعتبر هذا النص في بعده القانوني استدراكاً للوضع البيئي المتدهور والذي يزداد تفاقمًا نتيجة التوسع العمراني غير المحكم، وسوء مراقبة النفايات وإزالتها بطريقة فوضوية لأسباب قد تكون تنظيمية وقد تكون مادية. وإن النص المذكور في أبوابه وفصوله حدد وبدقة متناهية مسؤولية كل طرف تجاه النفايات من حيث فرزها ونقلها ومعالجتها في مواقع مرخصة لهذا الغرض وهذا من أجل محاربة المخاطر البيئية - التي تحتويها النفايات - على صحة الإنسان والحيوانات والنباتات، وإن كان النص قد حمل المسؤولية لبعض الجهات سواء كانت مسيرة للنفايات أو منتجة كالمبليات والصناعيين والمختصين في حماية البيئة.

سيدي الوزير، إن هذا الإجراء القانوني، التحفيزي أو الردعي يبقى مبتوراً إذا لم يعزز بالموارد البشرية والإمكانات المادية وتجديد الحضيرة الوطنية لشاحنات نقل النفايات وتحسيس المواطنين بالخطر الذي تشكله النفايات على حياتهم وعلى البيئة، وهذا من أجل دفعه أو دفع المواطنين إلى المواطنة الإيكولوجية المبنية على احترام الطبيعة بسلوكات جديدة وتصورات مستقبلية للبيئة نحافظ من خلالها على مابحورتنا. إن هذا النص القانوني يعتبر مؤشراً لبعث الوعي بخطورة تدهور البيئة الناجمة عن سوء تسيير النفايات من أجل التغيير العميق للسلوكات الفردية والجماعية تجاه البيئة لأن حماية البيئة في نظرنا هي مسؤولية منتجي النفايات، خاصة المؤسسات العمومية والخاصة.

النقطة الثانية أي انشغالات وملاحظات من الواقع اليومي المعيش وتأثيراتها على البيئة، سيدي الوزير المحترم، نلاحظ من خلال الواقع اليومي المعيش مايلي:

أولاً: تفريغ النفايات: تفريغ النفايات في المواقع المخصصة يشكل الحل الأسهل تقنياً،

العمل الجيد الذي قدمته وأشكر السيد الوزير ممثل الحكومة على عرضه القيم ملتصاً منه الإسراع في إصدار النصوص التنفيذية تماشياً مع روح هذا النص. شكراً والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد محمد بوشكير والكلمة الآن للسيد بوعلام لبيد فليتفضل.

**السيد بوعلام لبيد:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة المحترم، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الوفد المرافق لهما، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة الحضور، السادة رجال الإعلام السلام عليكم ورحمة الله.

إن تدخلني حول نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها يتضمن ثلاث نقاط أساسية هي:

أولاً: - أهمية النص وأبعاده الإيكولوجية والاقتصادية.

ثانياً: - انشغالات وملاحظات الواقع اليومي المعيش وتأثيراتها على تدهور البيئة.

ثالثاً: - توصيات وإثراءات تدعيماً لعمل اللجنة الموقرة.

وقبل التطرق إلى تحليل النقاط التي ذكرتها آنفاً أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى زملائي أعضاء لجنة التجهيز والتنمية المحلية على إعدادهم للتقدير التمهيدي الذي وضّح الإطار العام ومحتوياته وأبعاده الإيكولوجية، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي زاد في توضيح الرؤى لأبعاد هذا المشروع.

وأعود للنقطة الأولى المتعلقة بأهمية النص وأبعاده الإيكولوجية والاقتصادية. إن النص القانوني المعروض أمامنا اليوم والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها يعتبر لبنة إضافية تدعم المنظومة التشريعية وتسد الفراغ القانوني



بالإطارات المؤهلة من أجل تمكينها من تحسين عملية نقل النفايات.

ثانياً: ضرورة الفرز الانتقائي للنفايات في عين مصدرها.

ثالثاً: غرس المواطنة الإيكولوجية أي غرس حب الطبيعة في نفوس الناشئة في المؤسسات التربوية والتكوينية من خلال برنامج خاص يحقق هذه الغاية.

رابعاً: تحسيس المواطنين بأهمية المحافظة على المحيط من التلوث عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

خامساً: إلزام المؤسسات الاستشفائية بفرز نفاياتها في عين المكان.

سادساً: إلزام المؤسسات الاستشفائية باقتناء تجهيزات ملائمة لترميم النفايات أو حيازتها.

سابعاً: تنظيم دورات تكوينية لتحسين مهارات ومعارف المختصين في تسيير النفايات وخاصة القطاعات الحساسة.

ثامناً: تشجيع الدراسات والأبحاث الخاصة بسير النفايات ورسكلتها وإعادة تثمينها لأن هذه الدراسات قد تساهم في تحسن الوضع الاقتصادي والبيئي.

وأخيراً أرى للنص أبعاداً إيكولوجية واقتصادية بما يهدف إليه من المحافظة على البيئة وإحداث مؤسسات تطبيقية، وتطبيقه يستوجب عملية تحسيس واسعة تشارك فيها كل الجهات الفاعلة من مربين وجمعيات إيكولوجية وجمعيات الشباب وعالم الصحافة. شكراً سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد بوعلام لبيد والكلمة الآن للسيد المسعود صاهد فليتفضل.

**السيد المسعود صاهد:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السادة والسيدات ممثلي

لكن هذه المواقع الفوضوية وعلى أراض فلاحية في أغلب الأحيان تتسبب في إفساد نوعية الموارد المائية المتسببة في تفشي الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وإتلاف نوعية الهواء وتشويه المناظر وتدهور النظافة، وقد أكدت المادة الثامنة عشرة من هذا القانون أن النفايات الناتجة عن النشاط العلاجي هي من مسؤولية هذه المؤسسات وأرى سيدي الوزير أن هذه المؤسسات ليست مؤهلة لا بشريا ولا ماديا لتطبيق هذه المادة إذا لم تحدد الآجال وتطبق بصرامة كما أكدت المادة الثانية والثلاثون من هذا النص، على أن تتحمل البلدية مسؤولية تسيير النفايات المنزلية، بينما جل البلديات غير قادرة على تحمل هذه المهمة بسبب ضعف قدراتها البشرية ونقص امكانياتها المادية وتقدم حظيرة شاحنات نقل النفايات.

وكملاحظة ثانية حول النفايات الاستشفائية، كما تفضل به الأستاذ حبيب دواقي، من المعلوم أن النشاطات الطبية تفرز نفايات تشكل خطراً على صحة المواطن والبيئة من مواد كيميائية وساذرية ويتم تسيير هذه النفايات في المؤسسات الاستشفائية بكيفية ناقصة جداً من غير فرزها فإنها تمزج مع النفايات غير الضارة من قبل مصالح البلدية وتنقل نحو المواقع المخصصة في شاحنات غير مهيأة لهذا الغرض مما يزيد في تدهور البيئة.

ثالثاً: النفايات الصناعية: إن النفايات الصناعية كما نلاحظ تسيير بطريقة فوضوية هي الأخرى في غياب المواقع المخصصة داخل المؤسسات الصناعية دون الاهتمام برسكلتها أو تثمين ما يمكن تثمينه وإن هذه النفايات الصناعية تشكل هي الأخرى خطراً على البيئة والموارد المائية على الخصوص.

النقطة الثالثة في تدخلني بعنوان: توصيات وإثراءات: تدعيماً لعمل اللجنة المحترمة في تقريرها التمهيدي فإنني أرفع التوصيات التالية: أولاً: تدعيم البلديات بالامكانيات المادية ومدّها

من غرائب الصدف وأكثرها مأساوية أن يصادف عرض هذا القانون ومناقشته على مستوى مجلسنا حدوث الكارثة الطبيعية التي ألمت بالجزائر العاصمة وسكانها، والتي لا تزال تداعياتها تنبئنا بمزيد من الضحايا ومزيد من المنكوبين، كل ذلك بسبب عدم تقدير الأمور حق قدرها، وبسبب سياسة الهروب نحو الأمام والاهتمام بأمور هامشية لا تسمن المواطنين ولا تغنيهم من جوع ولا تحميهم من موت محتوم غرقا أو تحت الأنقاض. سيدي الرئيس، ما فتئنا خلال تدخلاتنا المتعددة من دق ناقوس الخطر، ولفت انتباه القائمين على شؤون البيئة وشؤون المواطنين وذكرنا بالخطر الذي تمثله النفايات وبصفة خاصة في الجزائر العاصمة والكارثة الإيكولوجية التي تمثلها مزبلة واد السمار وأستسمح السادة الحضور على هذه العبارة، ومايمثله كذلك واد الحراش بروائح الكريهة المنبعثة، وقد نبهنا كذلك إلى الخطر الداهم الذي تمثله مفرغة بابا أحسن إن تواصل التفريغ فيها ولكن للأسف لم تتخذ الإجراءات الفورية لوضع حد لهذه القنابل الإيكولوجية التي تهددنا بل وتهدد حتى غيرنا على مستوى الكرة الأرضية.

أكتفي بهذا التعليق حول المصادفة الغريبة والعجيبة لهذا النص مع الكارثة الطبيعية التي لحقت بالعاصمة والذي كان للامبالاة كل القطاعات ذات العلاقة وتهاونها قسط كبير في تضخيم حجم الكارثة. وأنتقل الآن لمناقشة نص القانون وأول ملاحظة لي بخصوصه هي أنه جاء متأخرا ومتأخرا جدا أي بعد أربعين سنة وهذا في حد ذاته غني عن التعليق. سيدي الوزير، لقد ذكرتم في عرضكم أن النفايات التي يقصدها النص هي النفايات الصلبة وأنا بتقديري أقول إن النص لم يذكرها بهذه الصفة بل تركها عامة كما جاءت بها المادة الثالثة، لاسيما فقرتها الأولى حيث تذكر أن النفايات هي كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج والتحويل أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منتج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز

وسائل الإعلام الوطنية، الزملاء المحترمون أعضاء مجلس الأمة. إن نص هذا القانون جاء ليملاً الفراغ التشريعي في مجال البيئة والإقليم والذي طالما كان المجتمع الجزائري في حاجة ماسة إليه نظراً، لما للبيئة من أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب، ألم يقل قديماً «الإنسان ابن بيئته» وعليه لا بد من وجود المنشآت الملائمة صحياً وبيئياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً لذا فإننا نرى بأن هذه النصوص ستحسن لا محالة الإطار المعيشي والبيئي للمواطن الجزائري وتحضر وتهيئ مناخاً مريحاً للأجيال المستقبلية، كما أنها تساهم في امتلاك التقنيات الحديثة في مجال تسيير النفايات وكل ماله من صلة بهذا الموضوع ومن هنا تنطلق عملية مراقبة النوعية والجودة والعمل بالموصفات والمعايير المعمول بها في الدول المتقدمة والتي أحرزت شوطاً كبيراً في المجال البيئي والطبيعي.

من خلال ماتقدم، فإننا ننقل لسيادتكم ولسيادة الوزير انشغالا طالما عانى منه سكان مدينة برج بوعريريج والمتمثل في بقايا الأميون التي ينفثها مصنع الإسمنت، وكما نعلم جميعاً فإن هذه المادة خطيرة جدا ومضرة بالصحة العمومية للسكان وتتسبب في تلويث البيئة والطبيعة معا، لذا فإننا نطلب وبإلحاح اتخاذ التدابير الوقائية والصحية لإنقاذ حياة الأشخاص وحماية المحيط وإيجاد طريقة تضمن الإنتاج وتحمي المواطن وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد المسعود صاهد وأشير إلى أن السيد قداري بن حرز الله قد قدم تدخلا مكتوبا والكلمة الآن للسيد محمد بن عالية.

**السيد محمد بن عالية:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فيما يخص المادة السادسة والستين فإنها تحدد العقوبة وتحصرها بالنسبة لمن استورد النفايات الخاصة الخطرة أو صدرها أو عمل على عبورها، لكن هناك النفايات الخاصة، ألا يشملها الخطر؟ وبالتالي تسليط العقوبة على مرتكبيها؟ الباب التاسع، المعنون بالأحكام الانتقالية، في المادة التاسعة والستين منه، إن منح مهلة أقصاها خمس سنوات مدة بتقديري أنا طويلة جدا وأمر غير معقول وغير مقبول مهما كانت المبررات والأعذار المقدمة، إنه خلال مدة خمس سنوات يمكن أن تتغير خرائط العالم وقد تتغير جذريا التقنيات المتبعة وقد يتغير كل شيء وقد تغرق مدننا تحت النفايات بدلا من أن تغرق تحت المياه كما حدث قبل البارحة بالجزائر العاصمة. وحسب تقديري فإن النفايات بكل أنواعها التي كانت منتشرة في كل مكان، كانت السبب بنسبة 50% إن لم يكن أكثر في حدوث الكارثة، وما قيل عن المادة التاسعة والستين، يقال كذلك عن المواد 68، 70 و 71. ألا يكفي ما حدث لكي نكون أكثر صرامة وأكثر دقة وأكثر سرعة، خاصة ونحن في عصر يتميز بكونه عصر السرعة؟ ذلكم هو سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي المحترمين مضمون تدخلني والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد محمد بن عالية. في نهاية هذه المناقشة أدعو السيد الوزير إن كان يريد الرد على تساؤلات واستفسارات الأعضاء أن يتفضل.

**السيد ممثل الحكومة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، أيها السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، أود أن أنوه بالجهود التي قدمت من طرف كل المتدخلين الذين أبدوا.. وهذا ليس من باب أني ولا من باب المجاملة، لقد أبهرت وفوجئت بمستوى التدخلات والمستوى العالي لوعي المتدخلين وأيضا الكفاءة الفنية التي تجلت في

بالتخلص منه أو بقصد التخلص أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته، هذا هو التعريف، من خلال مناقشاتنا نجد أن نفس التعريف يجرنا حتما إلى التعرض في تعليقنا للمادة الخامسة حيث حددت تصنيف النفايات وعددها بثلاثة أنواع: وهي النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخاصة الخطيرة، النفايات المنزلية وماشابهها، النفايات الهامدة، دون أن تشير إلى النفايات السائلة الخطرة كتلك التي تفرزها المصانع والورشات الكيماوية وهي أشد خطرا على الطبيعة والمياه الجوفية وحتى على الحيوان والإنسان، إنها لم ترد لا في تعريف النفايات الخاصة ولا في تعريف النفايات الخاصة الخطرة وحتى وإن كان هناك تشريع أو تنظيم خاص بهذا النوع من النفايات فيجب أن يدرج كذلك ضمن هذا النص. فيما يخص المادتين 6 و 7، يلزم النص، منتجي النفايات أو الحائزين عليها اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن وكذا العمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة عن المواد المستوردة أو المسوقة أو المنتجة والامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها تشكل خطرا على الإنسان وما إلى ذلك من الموانع، وتساؤلنا هو: هل هناك معايير إيكولوجية وطنية؟ أم يتحتم اتباع معايير أوروبية ودولية؟

في نص المادة الرابعة عشرة، استثنت هذه الأخيرة الجمعيات وممثلي المجتمع المدني، لاسيما المنشأة بغرض حماية البيئة وصيانتها، استثنت من عملية الإعداد، وحتى برأي استشاري، ونحن نعرف ما لهذه الجمعيات من دور على مستوى حماية البيئة من خلال نشاطاتها وحتى الدراسات التي تقوم بها بل لم يرد ذكرها في صلب النص على الإطلاق، لماذا؟ المادة السابعة والعشرون مالمقصود بعبارة: «بطريقة غير مشروعة»؟ هل هناك طرق أخرى مشروعة تسمح بإدخال النفايات أي استيرادها من الخارج؟ وأطرح سؤال آخر. هل المقصود منها كل النفايات مهما كان نوعها؟ إن كان كذلك فما هي العقوبة المفروضة لمرتكبي ذلك؟

ومحاربة التلوث أو كل ما ينجم عن خدماتهم ونشاطاتهم وأيضا نجد أن ذلك من الواجب على المواطن، لأن القضية مشتركة ولكنها أيضا فردية، على كل رأس، على كل شخص، على كل امرئ أيضا أن يتحمل هذه المسؤولية، من الواجب علينا أن ننمي ونملك هذا الحس في إطار المواطنة البيئية الجديدة ولكن لا بد أيضا أن نشخص المسؤوليات، ولهذا كان من واجبنا أن نصنف هذه النفايات ثلاثة أصناف، الصنف الأول: أي النفايات الخاصة والخطيرة العلاجية والاستشفائية والصناعية تابعة لمنتجها أو منفثها أو منفضيها؛ الصنف الثاني: النفايات المنزلية وماشابهها وتعود المسؤولية في ذلك بطبيعة الحال إلى البلدية والمواطن؛ والصنف الثالث: النفايات الهامدة وتعود مسؤولية توأجدها للمحاجر والمناجم ولكل من يقوم بالبناء والردم والترميم إلى غير ذلك من النشاطات التابعة إلى قطاع البناء والسكن.

إذن أردنا أن نشخص هذه المسؤوليات، ولقد وضعنا على المستوى الوطني وحررنا تقريرا وطنيا أيضا، هذا الأخير الذي حرر لأول مرة يحتوي على 400 صفحة، يتطرق إلى كل المشاكل البيئية على المستوى الوطني، المشاكل الناجمة عما يسمى بالمياه العذبة سواء كانت سطحية أو جوفية أي قضية الماء، ففيه تقييم حقيقي لمشكل وإشكالية الماء من الناحية الكمية والنوعية والجودة وسيوزع عليكم هذا التقرير في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

قبل أن أناقش معكم قانون البيئة الذي هو في طريق الإنجاز على مستوى الحكومة والذي سيخرج بتصوير شامل فيما يتعلق بقضية البيئة وكل مكوناتها، إذن فقد حررنا كما قلت تقريرا وطنيا وتطرقنا إلى قضية المياه المالحة أي قضية الساحل، قضية الشاطئ وكل ما ينجم عن تسجيل وتعمير وتمدين الساحل الذي شكل بموجب النمط الصناعي الذي اخترناه في بداية الستينيات والمبني على تسجيل الصناعة على

كل التدخلات الستة. إذن أود أن أنوه بهذا ويزيدني حماسا وشجاعة لخوض هذه المعركة الصعبة التي أود أن أقول وأصرح وأعلن من هذا المنبر بأنها ليست قضية وزارية فقط، أو قضية قطاعية محضة أو قضية عمومية تابعة للدولة وللسلطات المركزية، بل هي سيدي الرئيس قضية مشتركة أي أنها قضية أفقية من مسؤولية كل الوزارات، فعلى وزارتي التي أشرف على إدارتها أن تخرج بالاستراتيجيات وأن تأتي بالسياسات، وأن تأتي بالتصورات وأن تأتي أيضا بالميكانيزمات والأدوات لتطبيق هذه السياسة، ولكن من الواجب على كل وزارة مهما كانت أن تتكفل بها فعلى وزارة الصحة التكفل بكل النفايات الناجمة عن الخدمات والنشاطات الاستشفائية وعلى وزارة الفلاحة أن تتكفل أيضا بكل ما هو يمس الدفاع عن التنوع الإحيائي، عن النباتات وعما يسمى بالكائنات الحية في إطار مراقبة الصيد، على وزارة الداخلية الوصية على الجماعات المحلية وعلى البلديات، أيضا أن توطر، أن تدعم، أن تقدم وأن تقوي وسائل وخدمات الجماعات المحلية وعلى وزارة الصناعة أن تراقب أيضا لتذليل ولتخفيض ولمعالجة ولإزالة النفايات والمنفوثات والمنفوضات الناجمة عن الصناعات المتكاثرة على المستوى الوطني، وعلى وزارة الري أن تقوم أيضا قطاعيا بمسؤوليتها في صرف المياه وتنظيفها ومراقبة نوعيتها وجودتها، إذن بدون إطالة فالقضية هي قضية أفقية، على الوزارة أن ترسم الخطوط، أن تخرج بالاستراتيجيات، أن تشرع معكم وتحت مراقبتكم وبحضوركم ولكن أيضا على كل مسؤول على قطاع أن يترجم في قطاعه هذه السياسة بصفة متواخية مع ما جاء في القوانين والمراسيم.

لا بد أيضا على الجماعات المحلية إقليميا، ميدانيا التكفل بما هو تحت مسؤوليتها ومن الواجب على الملوئين سواء كانوا على مستوى قطاع الصناعة أو في قطاع الفلاحة أو في قطاعات أخرى أن يقوموا أيضا بإزالة التلوث

لم تكن تعط هذه الصلاحيات كل البعد والقوة والاهتمام الأساسي بالنسبة لقضية البيئة. الآن استثمرت على مستوى الوزارة والحمد لله، وهذا مايبين أن النية قد برزت لتدعيم هذا القطاع وللاخذ بعين الاعتبار هذه الصلاحيات وهذه القضايا الوطنية الشائكة. إذن لابد من وجود مؤسسات تلعب دور المدرسة الوطنية التي تقوم بالتحسيس والترشيد، التكوين، لبعث روح حقيقية، لتدعيم مايسمى بالنسيج البيئي على المستوى الوطني، ولابد أيضا من مرصد يقوم بمتابعة قضايا البيئة لأن هناك كلاما معادا، وفيه إحصائيات وأرقام متضاربة حول قضية البيئة. إذن، إذا أردنا الخروج بأرقام وبنظرة ظاهرة وصائبة وشفافية في ميدان البيئة لابد من مرصد وطني يعطينا حالة البيئة في ميدان الماء وفي ميدان الهواء، وفي ميدان التربة والسهول وحالتها في الصحراء والواحات إذن لابد من مرصد وطني يدقق ويقيم أيضا بصفة دقيقة حالة البيئة، إذن لابد كذلك من مركز للتكنولوجيات الحديثة حتى نصب هذه التكنولوجيات الحديثة في مصانعنا وفي نشاطاتنا لكي يتيسر لكل صانع الاطلاع عن كل مايجري في البلدان الأخرى من تحفيزات ومن تكنولوجيات ومن ميكانيزمات من شأنها أن تسير التحكم في قضايا التلوث وفي قضايا البيئة. هناك أيضا أدوات لابد أن نخرج بها وهي أدوات جبائية، اقتصادية، مالية لأننا خرجنا من النمط الإداري، البيروقراطي المبني على الردع وعلى العقوبات، وعلى الأمر الآتي من المركز أي من فوق ونخرج بنظرة مبنية على المفاوضات وعلى الشراكة وعلى التحفيز والتحسيس والوعي. هذا هو سر الأسلوب الجديد الذي نريد أن نلقنه لكل مواطن ولكل مواطنة مهما كان مستواه أو موقعة على المستوى الوطني أو المحلي. إذن هذه سيدي الرئيس، نظرة شاملة على استراتيجية التي نحن في طريق إنجازها وترجمتها في أرض الواقع ولقد تغذيت بسرور وفرح من كل ما صب في هذه القاعة من اقتراحات

المستوى الوطني، إذن يتطرق لقضية مايسمى بالشاطئ والساحل والمياه المالحة أي مياه البحر والمتوسطي، يتطرق أيضا إلى نوعية التربة وإلى مايسمى بالتنوع البيولوجي بما فيه الكائنات الحية والنباتات وكل المكونات والنباتات التابعة لما يسمى بالتنوع الإحيائي ويقيم الأمر في هذا الميدان بنفاذ وذهاب عدة كائنات حية كانت موجودة في بلادنا ثم انقرضت ونفس الشيء بالنسبة لكائنات أخرى هي في طريقها للانقراض، إذن من الواجب علينا أن نحافظ على بعض النباتات التي كانت تستعمل لعلاج أجدادنا وآبائنا والتي محيت أيضا من الذاكرة، علينا أيضا أن نحافظ على بعض الكائنات الحية التي كانت موجودة والتي هي في طريق الانقراض، إذن هذا فيما يخص بالعنصر الإحيائي أو البيولوجي. هناك أيضا مايسمى بالتلوث العمراني أي في المدينة، بما فيه النفايات السائلة، الصلبة، المنفوثات والمنفوضات الهوائية، فيه أيضا تلوث في المناطق الصناعية الناجم على التصنيع المفرط الذي نجم عن كل ما أنجزناه منذ الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في إطار المخططات الوطنية المتتالية، إذن تطرقنا إلى كل الجوانب التي تمس بقضية البيئة، بما فيها أيضا مايسمى بالآثار التاريخية التي لها قيمة بيئية، تاريخية، حضرية وتعتبر شقا أساسيا وهي تابعة لوزارة الثقافة ولكنها شطر أساسي بالنسبة لقضية البيئة. قمنا بهذا التقدير الوطني ثم تلى هذا الأخير استراتيجية وطنية حددت ماهي القوانين العصرية الحديثة أي من الجيل الثاني لأن القوانين الجزائرية هي من الجيل الأول التي سنت وشرعت في السبعينات والثمانينات، علينا أن نلتهم من مبادئ (Rio) ونأتي بجلب قوانين من الجيل الثاني أي حديثة متماشية مع المعطيات الجديدة المعمول بها في الدول المتقدمة، وأرى أيضا أنه من الواجب علينا أن نخرج بمؤسسات، فقد كانت وزارتنا في السنة الماضية مديرية جوالية، رحالة تنقلت مابين عشرين وزارة وهذا يبين أن الدولة

شافية والتي سأدرجها في برامجي وبرامج الحكومة الآتية.

لقد تجلّى من هذه التدخلات ثلاثة انشغالات أساسية:

الانشغال الأول يدور حول كيفية إنماء الحس الوطني وكيفية تكوين وترويض وتنوير الفكر الوطني والمواطنة الوطنية لقضايا البيئة.

لقد انطلقنا منذ شهر جويلية المنفرط في إطار تحضير نقاش وطني حول قضية البيئة لأول مرة وانطلقنا من الحي، من الجمعية، ومن الشارع ومن المصنع ومن المزرعة، حتى نقوم بحوار ونقاش حول قضايا البيئة لنملك ولنحس المواطن بهذه القضايا، وهذا الحوار وهذا النقاش الذي انطلق كما قلت في شهر جويلية كيفناه مع المناطق التي أبرزنا ونشطنا فيها هذا الحوار وهذا النقاش، فمثلا في المناطق الشاطئية تكلمنا عن التلوث الشاطئي والساحلي وفي المناطق السهبية تكلمنا عن تدهور وإهدار التربة السهبية والتصحّر المفرط الذي يطرق على أبواب تلمنا.

وفي المناطق الصحراوية ركزنا بطبيعة الحال على قضية الواحات وتراجع المدن الواحاتية التي كانت موجودة بقوة في صحارينا، إذن يكفينا هذا النقاش وهذا الحوار ووسعناه أيضا إلى كل الفئات المتواجدة سواء كانت في المداشر أو في دور الشباب ووسعناه أيضا إلى فضاءات أخرى بالتأطير من الأساتذة الجامعيين وبتأطير أيضا من الباحثين ومن أصحاب الجمعيات الوطنية ومن مديري وكوادر الوزارات على المستوى المحلي وعلى المستوى الولائي، ونحن سننطلق في مرحلة ثانية لترقية فعاليات هذا النقاش والحوار على المستوى الولائي ثم على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني لكي نخرج بحوصلة وحصاد وطني حتى نعرف كل ما يجوز ويبتهل في صدور وفي أذهان وقلوب المواطنين والمواطنات، إذن فيه حصاد وطني، لأن التقرير الوطني الذي تكلمت عنه حول وضعية وحال البيئة سيحين كل سنتين لكي ندمج فيه كل هذه

الأشياء الجديدة التي تأتينا من القاعدة، صعودا منها إلى المستوى المركزي وهكذا نستطيع أن نقول إننا - سيداتي، سادتي، سيدي الرئيس - خطونا بعض المراحل، وإننا لم نصب في أخرى وعلينا أن ندقق في المسيرة والمسلك حتى نصيب في مسعانا هذا. إذن لا بد من نقاش وطني ومحلي وديمقراطي مبني على الشراكة وعلى التحسيس وعلى الوعي، لكي نملك المواطن بثقافة بيئية واسعة ورفيعة. لا بد أيضا وبعد الانتهاء من هذا القانون إذن أنتم صادقتم عليه بطبيعة الحال علينا أن ندخل أيضا في معركة اتصالية حتى نوصل هذا القانون إلى المواطن لأنه هو المعني بالباطل، فعندما أقول المواطن فأنا أعني بهذا المواطن البسيط الجمعية، صاحب المصنع المتسبب في التلويث لكي نملكه حيثيات هذا القانون وبنوده الأساسية، لا بد من تطبيق سياسة مبنية على (le marketing) على البيع، على الاتصال، على إيصال هذه الرسالة إلى أصحابها. هناك عنصر أساسي لتحسيس وتبليغ الرسالة، لأن الإنسان إذا شب على شيء شاب عليه ولهذا لا بد أن نعطي أهمية كبرى وأساسية بالنسبة للمدرسة، ولهذا كما قاله السيد حبيب دواقي نائب الرئيس - فتحنا السنة الدراسية تحت شعار البيئة وطلبنا من كل تلميذ أن يغرس شجرة حتى نغرس في قلبه حب الطبيعة منذ صباه، هذا هو الأساس، ثم وبالتعاون مع صديقي وزير التربية الوطنية السيد بن بوزيد، نقوم بإعداد، وتحضير برنامج لسنة 2003 - 2004م حتى ندمج دروسا بيئية دائمة في المدرسة الجزائرية، هذا الأمر يتطلب بيداغوجية ورتما بيداغوجيا، ميكانيزمات بيداغوجية وفي هذا الإطار لقد كونا أحد عشر أستاذا في كندا ليتم تخصيصهم في ميدان البيئة ولقد اخترنا اثنتي عشرة ولاية لكي تكون نموذجية في تدريس قضايا البيئة في عدة إكماليات وثانويات ومدارس ابتدائية لكي نلقن فيها بالتدرج حب وعشق واحترام وتقديس البيئة لأنها هي الحياة، زيادة على هذا نحن

الخدمات فعل كل ملوث أن يقدم وأن يدفع قيمة هذه الخدمات، هذا من باب الإنصاف لتطبيق مبدأ اقتصادي معمول به في كل الدول، قدمت البلدية خدمات من نوع ما، فعلى المستفيد من هذه الخدمات أن يقدم في إطار ميزانيته الخاصة ولحسابه قيمة هذه الخدمات إذن، لقد قمنا بدراسة استشرافية وقلنا إنه على كل مواطن تقديم 1700 دج سنويا حتى نستطيع أن نصل إلى توازن في ميزانية خدمات البلديات فيما يخص النفقات الصلبة وقلنا كذلك أنه يجب في السنوات الخمس المقبلة أن نرفع تدريجيا من هذه التسعيرة حتى نصل إلى قيمة 1700 دج، فقيمتها الآن تقدر بـ 350 دج وهي في قانون المالية لسنة 2002م 550 دج هذا بعد مصادقتكم عليه أو عدم مصادقتكم عليه أو كنتم على وشك المصادقة عليه أو النقاش حول هذه القضية وهذا البند، وبعد مرور قانون مالية 2003، 2004، 2005 لا بد أن نصل إلى مستوى مبلغ 1700 دج حتى نغطي هذه التكلفة؛ وعندما نغطي هذه الأخيرة نيسر للبلدية ونخصص لها أموالا تيسر لها عملية تغطية هذه التكلفة الأساسية وأيضا وسر الأمر موجود هنا في جلب وجذب كل مستثمر يريد أن يتدخل مباشرة في أداء هذه الخدمات، إذن وبهذا الأسلوب نستطيع أن تخفف من عبء البلدية ونوزعه على كل المواطنين وهكذا وانطلاقا من باب الإنصاف والاقتصاد نكون قد دخلنا كما قلت في دورة طبيعية معمول بها في كل هذه الدول، إذن أنا أظن أنه بوسائل الدولة مع العلم أنها لا تكفي ومن باب الإنصاف أيضا علينا ألا نحتكر ميزانية الدولة للقيام بالخدمات هي خدمات المواطن، علينا أن نوزع هذه الأخيرة ونحسن من نوعيتها ومن جودتها وأن نعممها، لكن بالمقابل يكون ذلك على حساب المواطنين والملوثين، فلا بد على كل من تسبب في شيء أن يقوم بدفع التكلفة التي نجمت كما قام به وعما تسبب به من أضرار لمحيطه الذي يعتبر محيطنا نحن، هذا فيما يخص المحور

نتأهب لتحضير قطارين، الأول ينطلق من وهران ويتوجه إلى عنابة والثاني ينطلق من عنابة ويتوجه إلى وهران، لبيع هذه السياسة وبيعها في كل مرحلة؛ سيقف هذا القطار أي هذه القافلة البيئية في كل مرحلة لينزل ضيفا على أرباب البيت أي رؤساء البلديات وأصحاب الجمعيات ثم يقوم بفترة لتحسيس المواطنين بقضية البيئة في مرحلة لاحقة ربما تكون في الأسابيع المقبلة، وهدفنا أيضا أن ننشئ بالتدريج وبالتدرج أيضا «دار البيئة» في كل بلدية وفي كل مدينة حتى تصبح مكة للزائرين وحتى نشرح ونحسس وندرس فيها قضايا البيئة وحتى تكون - كما قلت - منطقة إشعاع لتوسيع حب البيئة ومناضليها ومحبيها. هذا فيما يخص الشطر الأول أو التساؤلات التابعة للمحور الأول الذي تطرق إليه السادة لبيد وبشكير ودواقي وهم مشكورون على هذه التساؤلات. هناك تساؤلات أخرى جاءتنا من السيد المسعود صاهد والسيد محمد بن عالية والسيد دواقي ومحمد بوشكير والسيد لبيد وتساءلوا حول قضية الوسائل، السياسية بدون وسائل هي سياسة محجرة، مقوقعة بدون محتوى، محتو بدون محتوى، ولهذا فإنه من الواجب أن نعطي لهذه السياسة قوانين، تشريعا، تصورا، أدوات، مؤسسات ولكن أيضا أموالا ووسائل، في هذا الإطار ولأول مرة من تاريخ الجزائر فإن السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة وكل طاقم الحكومة آزروني ولقد خصصت 5.5 ملايين دج للنفقات الصلبة، وأنا مبتهج لهذه الالفتاة، مبتهج أيضا لهذه الميول وأريد أن أشكر الحكومة والمجلسين، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني على هذه المساعدة المخصصة لإزالة ومعالجة النفقات الصلبة. زيادة على هذا، لقد جاء في قانون المالية الأخير لسنة 2002م، ببعض البنود التي ترفع الرسم الخاص بالنفقات الصلبة، قلت 16% المقدمة كموارد لا تغطي إلا خمس التكلفة لكل بلدية وإذا أردنا أن نستطيع البلديات أن تقوم بتغطية هذه

أظن أنها تشتغل ولكن حسب الأيام وفي بعض الأحيان نجد أن هذه الآلات عاطلة لكن لسبب بسيط جداً، لنقص الكربون أو نقص قطعة غيار، لا تتطلب وسائل كثيرة!! إذن في إطار قانون المالية الحالي أدرجنارسمالكي نُدفع بالمستشفيات والعيادات لأننا على أبواب تعميم العيادات الخاصة والمصحات الخاصة لكي لا نرى فقط من زاوية القطاع العمومي ونقول إنه علينا أن لا نثقل كاهله، بل يجب أن ننظر للمستقبل لأننا سنوسع من رقعة قطاع العلاج وسيخوِّص تدريجياً وقد بدأ يتخوِّص منذ بضع سنين، إذن الملوث هو الدافع ولهذا أوجد رسم بقيمة ألف دينار لكل طن من هذه النفايات العلاجية، فإذا خفض صاحبها من كمية النفايات فإننا نخفض بدورنا من التكلفة وإذا رفع من كمية النفايات فإننا نرفع أيضاً من هذه التكلفة. إذن هذه عقوبة مالية تدفعه وتجبره اقتصادياً أن يختار - كما قلت - العلاج أي إصلاح ماتعطل، هذا هو التحفيز والاقتصاد والأسلوب الجديد الذي نريد أن نقره أمام هذا المجلس الموقر، إذن توازياً مع هذا فنحن نجول وندور على المستوى الوطني مع بعض المختصين في هذا الميدان للعثور على منطقة سنخصصها لكي تكون مفرغة ومصبة للنفايات الخطيرة هذه ولكي تغمر فيما يسمى بمنشآت رسكلة النفايات الصلبة، ونحن في طريق البحث على هذه المنطقة ولقد جاءتنا اقتراحات من ولاية مسيلة ومن ولاية بلعباس ومن ولاية سوق أهراس سيدي الرئيس، أي بالحدود مع سوق أهراس.

إذن سيدي الرئيس، مالا نريده هو أن نملك مصنع قضية إزالة التلوث ومعالجة التلوث ننشئ على مستواه خلية لمحاربة التلوث وحتى يخرج ببرنامج لإزالته لمدة 3 أو 4 أو 5 سنوات وفي هذا الإطار أنشأنا صندوقاً لإزالة التلوث، هذا الصندوق سيعمل بالشراكة مع الملوث مثلاً لا يتجه إلى صاحب مصنع عين التوتة أو مصنع الإسمنت ببرج بوعريريج أو مصنع الإسمنت بالرايس

الثاني الذي دارت حوله هذه المناقشات. في خلاصة الكلام، هناك محور ثالث متعلق بقضية النفايات الصناعية والمعظم منها خطيرة. هناك قضية «لسكرال» وأظن أن عضو المجلس الممثل لولاية الأغواط يشتكي من (les askarels) التي وضعت ما بين سنة 1983 و 1984م في الطريق المؤدي إلى مدينة حاسي رمل بالقرب من مدينة الأغواط وأنا أشاطر صديقي فيما يخص المخاطر الناجمة على تمركز هذه المنشأة في أحضان ربوع الأغواط.

إنني أبحث بصفة علمية مع الفنيين لكي أكتشف فراغاً وفضاء يستطيع أن يحتضن هذه النفايات الخطيرة جداً ولكن من هي الولاية التي تتقبل احتضان هذه النفايات بصدر مفتوح؟ كل مسؤول في بلدية وفي فضاء ما يريد أن يحول النفايات عند جاره، وأظن هذا ميولاً طبيعياً، إذن علينا أن نكيّف ما بين هذه الرغبات وهذه الاحتياجات الناجمة عن خطورة الأمر حتى نخرج إن شاء الله بحلول تتماشى وتتكيف مع الحفاظ على البيئة والحفاظ أيضاً على سيادة البلديات والجماعات المحلية على إقليمها وفي ترابها.

إذن، نحن وعلى مستوى وزارتنا وأنا أرد في آخر تدخل لي أمامكم سيدي الرئيس، قمنا بوضع مخطط انطلقنا فيه منذ أربعة عشر يوماً، مخطط وطني لفرز ومسح وجرد كل النفايات الصناعية الخطيرة الموجودة لأنها الآن متمركزة في المصانع، بحيث تغمر وترمى بدون أي حذر وبدون أية مراقبة وعلينا أن نعرف في إطار خريطة وطنية وفي إطار صورة دقيقة أين هي هذه النفايات؟

1 - لكي نشخص النفايات، لكي نعرف الكمية والنوعية ولكي نشخص أيضاً المسؤول! ثم نعرف هل المنشآت لرسكلة ومعالجة النفايات عاطلة أم لا؟ لقد تفضل سيادة نائب الرئيس لمجلس الأمة الموقر وتطرق إلى قضية المستشفيات، هناك 267 آلة عاطلة على المستوى الوطني وهي متخصصة في الترميد، وهناك 30 أو 35 أو 40،



تبقى للأجيال المقبلة كما أتتنا من الأجيال الفارطة، السالفة، فهي أمانة في أعناقنا علينا أن نقدمها بسلامة إلى الأجيال القادمة مثلما أتتنا منذ 30.00 و40.000 و50.000 سنة. إذن هذه رسالة بين أيدينا علينا أن نغرسها - كما قلت - في قلوب وأذهان أبنائنا وعلينا أن نجعل من قضية البيئة قضية استراتيجية ورهانا وطنيا لأنها أيضا من الالتزامات التي جاءت في القرآن والسنة ولأن النظافة من الإيمان.

أشركم سيدي الرئيس وأشكر الحضور والجمع الكريم على صبره وعلى حسن إصغائه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات والتوضيحات التي أفاد بها الإخوة أعضاء مجلس الأمة.

قبل أن ننهي أشغالنا، هناك رسالة يريد بعض الإخوان قراءتها على مسامعكم.. نعم، عفوا، تفضل السيد رئيس اللجنة المختصة.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** سيدي الرئيس، إذا سمحتم أطلب إعطائنا مهلة فيما يخص إعداد التقرير التكميلي الذي من المقرر عرضه غدا في جلسة المصادقة على نص هذا القانون، فبودنا عرضهما معا، وشكرا.

**السيد الرئيس:** نعم، سوف يكون ذلك غدا! فهو مبرمج ليوم الغد..

السيد بوجمعة صويلح، كيف برمجتموه؟

**السيد بوجمعة صويلح (نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بالتشريع):** شكرا سيدي الرئيس. أخي رئيس اللجنة المختصة، إننا مرهقون وليس بإمكاننا تقديم القانونين الاثنين معا وبالتالي فقد تركنا باقي العمل لجلسة يوم الغد إن شاء الله.

**السيد الرئيس:** كيف؟ هل نواصل النقاش؟

حميدو أو لحجر السود، يفتح الملف على الطاولة ويقول لهم: «هل لديكم نية مبيتة صالحة، توبة نصوحة لإزالة التلوث؟» ثم تبدأ المفاوضات، ثم يسأله عما لا يستطيع أن يقدمه في السنوات المقبلة، ويرد بقوله سأرد في السنة القادمة أموالا مقدارها كذا، في السنة الثانية وفي السنة الثالثة، وأستطيع أن ألجأ أيضا إلى البنوك في إطار تديين الشركة، و صندوق إزالة التلوث يقول له أنا أساعدك وأمشي بمعيتك ياسيدي! إذا أردت بقسط ما من الأموال، وهكذا بالشراكة نبنى استراتيجية بالمعية الجماعية مع الملوث ونوسع هذه العملية لكل الملوثين وبطبيعة الحال ننتقل من المناطق الساخنة، أي من الشمال الشرقي والوسط أي من البلدية مرورا بسيدي موسى، رغبة إلى روية ومن الغرب الشمالي أي من مستغانم، أرزيو إلى وهران، وأيضا بعض المناطق في الصحراء العميقة والتي تتمركز فيها مؤسسات سوناطراك، نافتك ونفطال.

إذن فنندوق إزالة التلوث، يبرم تعاقدنا لحسن الأداء، حتى نزيل هذا التلوث بالشراكة، والمقاييس التي نعمل بها هي مقاييس وطنية وليست بمقاييس تغريبية جاءتنا من الغرب.

نأخذ على سبيل المثال مصنع الإسمنت، نحن نعلم بأن نسبة المنفوثات فيه يجب أن لا تتعدى 0.5 ملغ في الهواء - هذا شيء معروف - أما إذا تعدت هذه النسبة من التلوث 0.5 ملغ فإن المصنع يخضع إلى دفع رسم معين وهذا قد جاء في قانون المالية، فإذا خزّن هذا المصنع ولوّث بنسبة أكثر من نسبة الأطنان المقبولة فإنه ملزم بدفع غرامة، وهكذا حتى نحثّ الجميع للخروج بإنتاج نظيف متماش مع بيئة نظيفة في محيط سليم لأنه وكما قلته عدة مرات، البيئة ماهي؟ البيئة هي الهواء الذي نتنفسه والتربة التي نتغذى منها وهي المياه التي نروي بها أراضيها ونشربها وهي النباتات التي تعطينا الأوكسجين، وهي الحيوانات التي تتغذى منها البيئة وهي الحياة، هذه المعطيات والمكونات البيئية من الواجب أن

**السيد الرئيس:** شكرا. بهذا ننهي أشغال جلستنا وسيستأنف المجلس أعماله غدا على الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا وذلك لطرح أسئلة شفوية ودراسة نص القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. أشكر السادة الوزراء، كما أشكر اللجنة المختصة وأشكر الجميع على المساهمة في هذه الجلسة، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء.**

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** نواصل عرض القانون الثاني وفيما يخص التصويت فبإذننا أن يكون على القانونين معا يوم الأربعاء، شكرا.

**السيد الرئيس:** طيب! لقد وضعتني أمام الأمر المقضي وأنا موافق، فهل أرفض طلبك الآن؟ كان رفضي ممكنا لو طلبت مني هذا من قبل لأن هذه البرمجة ليست هي التي اتفقنا عليها في اجتماع هيئة التنسيق، لكن الآن أنا موافق، ماذا تريد أن أقول لك؟!

طيب! كما قلت هناك رسالة - لو سمحتم - جاءتنا من الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة وقوع هذه الكارثة الطبيعية وبمناسبة سقوط ضحايا وسوف يقرأها علينا السيد بوجمعة صويلح، فليتفضل.

**السيد بوجمعة صويلح (نائب رئيس مجلس الأمة):** شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، أيتها السيدات، أيها السادة، يجدد السيد رئيس مجلس الأمة تعازينا وتضامننا مع عائلات ضحايا هذه المحنة التي يجتازها الشعب بصبر وثبات مبديا صورا رائعة للتضامن الوطني وهي الصور التي ماتزال متواصلة. إن التجند والتعبئة الشعبية واضطلاع الحكومة بمسؤولياتها منذ الوهلة الأولى ستمكننا إن شاء الله من التخفيف من الآثار المؤلمة لهذه المأساة. وباسمكم يعرب السيد رئيس مجلس الأمة من جديد عن تعازينا الخالصة لعائلة النائب المرحوم سعدي محمد الذي فقدته أسرة المجلس الشعبي الوطني والبرلمان بصورة عامة.

كما ننقل إليكم تعازي وتعاطف السيدة نجمة هبة الله رئيسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي والسيد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، فلقد تلقى السيد الرئيس منذ حين برقية تعازي ومواساة لأعضاء البرلمان والحكومة والشعب الجزائري وشكرا.

## ملحق

تدخل كتابي للسيد قداري بن حرز الله، عضو مجلس الأمة  
بخصوص مناقشة نص القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

أو إتلافها بالطريقة العلمية الغير مضرّة.  
والأمر الثالث الذي أطرحه على معاليكم هو أن  
مدينة الأغواط التي يفوق عدد سكانها 120 ألف  
نسمة تلقي بمياهها القذرة في منطقة حرفية على  
مشارف المدينة فوق سطح الأرض، مما يسبب  
الروائح والأمراض في فصل الصيف، ولعلمنا أن  
المدينة التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة  
لها الحق في محطة لتصفية المياه القذرة، فنحن  
نطالب إما بهذه المحطة، وإما بنظام الأحواض  
المتتالية لمعالجة هذه المادة (le Lagunage).

ملاحظات لا بد منها:

- 1 - نلاحظ أن حركة النفايات التي يتم نقلها  
بطريقة غير مدروسة، حيث تتم بعثرتها في  
الطرق عبر الشاحنات المملوءة.
  - 2 - نلاحظ عملية حرق المزابل والتي أصبحت  
ظاهرة مؤذية، ليس في المدن الكبرى فقط، بل  
حتى في الأماكن المخصص للمزابل في الأحياء  
الآهلة بالسكان.
  - 3 - كثيرا ما وجدنا أن أثناء تهيئة الأحياء  
السكنية الجديدة لا يراعى فيها وضع أنابيب  
الماء الصالح للشرب بعيدا عن أنابيب المياه  
المستعملة ووجدنا أن أنابيب الماء توضع تحت  
أنابيب المياه المستعملة، وهذا يحدث تلوث عند  
تسرب هذه المياه.
- وشكرا لكم وتقبل الله صيامنا وإياكم وأحله  
الله علينا باليمن والبركات.

إلى السيد معالي وزير البيئة وتهيئة الإقليم:  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
أولا، أقدم لكم الشكر الجزيل على ما تبذلونه  
من جهد لتوطيد سياسة وطنية واضحة حول تهيئة  
الإقليم وتنميته المستدامة.

وأشكر لجنة التجهيز والتنمية المحلية على  
التقرير التمهيدي حول النص المطروح للمناقشة.  
شيء جميل أن نرتب القوانين ونكيف الآيات  
التنظيمية في مجال التهيئة الإقليمية وفي مجال  
التنمية، وهذا فعلا كان ينقص، ولكن المؤكد أن  
الذي نفقده فعلا هو رقابة الضمير الحي والوازع  
الديني المنبه إلى خطر الشر وإلى ناتج الخير،  
وعلى هذا الشكل الذي ألاحظه من خلال هذا  
النص أن آليات الرقابة الميدانية لم توضح بشكل  
جيد، لأن المخططات التوجيهية لم تكن تنقص  
بصفة عامة كنا نفقد التخصيص فيها فقط، إذن  
المتابعة والمراقبة وآليات الردع للمخالف تكاد  
تكون معدومة أو غير مجدية أو يعتمد فيها التفرقة  
بين الناس في عملية التطبيق.

والأمر الثاني الذي أغتنم فيه الفرصة لأذكر به  
سيدي معالي الوزير هو تواجد المادة السامة  
(ASCAREL) بمنطقة نيلي بولاية الأغواط والتي  
تم التطرق لها معكم، سيدي معالي الوزير عدة  
مرات، وهي تعتبر خطر مهدد بالهلاك لأنها في  
منطقة غير بعيدة عن المجمعات السكنية ويحيط  
بها أهالي الخيام الرحل.

وقد أشرنا للسيد معالي وزير الصحة عن  
ارتفاع نسبة مرضى السرطان بالمنطقة، وقد  
نبهنا أن ذلك قد يرجع للسبب المذكور ووجد  
السيد الوزير بإرسال لجنة للتحقيق.

فالمطلب الملح عليكم، سيدي الوزير، هو  
إيجاد حل لتحويل هذه المادة السامة من المنطقة

## سؤال كتابي

صفصاف الوسري، ولاية تبسة، فإننا نوافيكم علما أنه قد تم إنهاء دراسات المشروع التمهيدي المفصل لهذه التهيئة، إذ إن القدرة الإجمالية لهذا السد والمقدرة بـ 19.54 مليون م<sup>3</sup> تنظم حجما سنويا من المياه يقدر بـ 5.78 مليون م<sup>3</sup> سنويا، يوجه للسقي ولتزويد سكان المنطقة بالمياه الصالحة للشرب.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لتعبئة الموارد المائية بهذه المنطقة، لقد قرر السيد رئيس الحكومة إنجاز هذه المنشأة، كما التمس تمويلها من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أفضى بالموافقة.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الشروط الجيولوجية الغير الملائمة (أساس وحافة جد نفيذة) جعلت إنجاز هذه المنشأة مكلفة نسبيا. تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 07 أوت 2001

عيسى عبد اللاوي

وزير الموارد المائية

من السيد محمد بوديار

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لنص المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون المنظم للعلاقة بين البرلمان والحكومة، يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الآتي:  
لقد لوحظ تأخير في إنجاز السد الواقع بتراب بلدية صفصاف الوسري ولاية تبسة.

السؤال:

ما هي أسباب هذا التأخير وما هو التاريخ الذي سيشرع فيه في إنجاز هذا السد؟  
وفي انتظار إجابتم، تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق تقديرا.

الجزائر، في 12 جوان 2001

محترمكم محمد بوديار

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، في بادئ الأمر، يشرفني أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب لكم عن ارتياحنا وفرحتنا إزاء النهاية السالمة والسعيدة للحوادث التي كنتم ضحيتها في الآونة الأخيرة.

كما ندعو من الله عز وجل أن يهبكم بمزيد من الجهد والقوى حتى يتسنى لكم مواصلة المساهمة في بناء الوطن.

ومنه، للرد على سؤالكم الكتابي الذي تفضلتم به والمتعلق بإنجاز سد الصفصاف الواقع ببلدية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 27 رمضان 1422 هـ

الموافق 12 ديسمبر 2001م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587